



## Austria's Position on the Reunification of Germany 1989 – 1990

Ass.Prof.Dr. Nawfal Kazem Mahous

University of Basra / College of Education for Human Sciences

[Nawfal.mhawis@uobasrah.edu.iq](mailto:Nawfal.mhawis@uobasrah.edu.iq)

### Abstract:

The research studies the Austrian positions and policies towards the German Democratic Republic and the Federal Republic of Germany, and the issue of German reunification after the fall of the Berlin Wall in November 1989. Although Austria sought to maintain its political and economic relations with the German Democratic Republic, the Soviet Union's approval in January 1990 of German reunification led Austria to focus on the impact of reunification on its aspirations to join the European Community. After the reunification of Germany in November 1990, Austria sought the support of unified Germany to join the European Union.

**Keywords:** German reunification, Austria, NATO, Warsaw Pact, European Union



موقف النمسا من اعادة توحيد المانيا ١٩٨٩ - ١٩٩٠

ا.م.د. نوفل كاظم مهوس

جامعة البصرة / كلية التربية للعلوم الانسانية

[Nawfal.mhawis@uobasrah.edu.iq](mailto:Nawfal.mhawis@uobasrah.edu.iq)

## الملخص

يدرس البحث المواقف والسياسات النمساوية تجاه جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية المانيا الاتحادية ، ومسألة توحيد ألمانيا بعد سقوط جدار برلين في تشرين الثاني ١٩٨٩ . وعلى الرغم من ان النمسا سعت للحفاظ على علاقاتها السياسية والاقتصادية مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، لا ان موافقة الاتحاد السوفيتي في كانون الثاني ١٩٩٠ على اعادة توحيد المانيا ، جعل النمسا تهتم بتأثير اعادة التوحيد على طموحاتها في الانضمام إلى المجموعة الأوروبية . وبعد اعادة توحيد المانيا في تشرين الثاني ١٩٩٠ ، حاولت النمسا الحصول على دعم ألمانيا الموحدة للانضمام للاتحاد الأوروبي .

**الكلمات المفتاحية :** اعادة توحيد المانيا ، النمسا ، حلف شمال الاطلسي ، حلف وارسو ، الاتحاد الاوربي

## المقدمة

بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية ، قسم الحلفاء - الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي - المانيا إلى مناطق احتلال من خلال قرارات مؤتمر بوتسدام في عام ١٩٤٥ ، واتفقت تلك الدول على ضرورة أن تظل التسوية الالمانية النهائية لمؤتمر السلام ، ولكن عدم اتفاق الحلفاء على تشكيل حكومة المانية مركزية أدى إلى تقسيم المانيا إلى دولتين ، فأسست جمهورية ألمانيا الاتحادية في ايار ١٩٤٩ ، وتأسست جمهورية ألمانيا الديمقراطية في تشرين الثاني ١٩٤٩ . وفي ظل حكومتي الاحتلال ، تحالفت جمهورية ألمانيا الاتحادية مع الدول الغربية - الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا - وأصبحت دولة رأسمالية غربية ، وتحالفت جمهورية ألمانيا الديمقراطية مع الاتحاد السوفيتي وأصبحت دولة شيوعية شرقية . وعلى الرغم من ان إعادة توحيد المانيا هو حق مشروع للشعب الألماني ، الا ان الدول الغربية كانت تقيم فرصة إعادة توحيد ألمانيا بتحفظ كبير ، وان تكون اعادة التوحيد في اطار الحفاظ على الاستقرار الاوربي ، وكان الاتحاد السوفيتي يسعى للحفاظ على الوضع الراهن في اوربا في مرحلة ما بعد الحرب . اما بالنسبة للنمسا ، فقد سعت للحفاظ على علاقاتها مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية من الناحية السياسية والاقتصادية ، والتي تمثل بالنسبة لها نوعاً من التوازن في علاقتها مع جمهورية ألمانيا الاتحادية . ولكن بعد التطورات السياسية في جمهورية ألمانيا

الديمقراطية في تشرين الاول ١٩٨٩ وسقوط جدار برلين في تشرين الثاني من العام نفسه ، وموافقة الاتحاد السوفيتي في كانون الثاني ١٩٩٠ على اعادة توحيد المانيا من حيث المبدأ ، وتصاعد وتيرة اعادة توحيد المانيا بشكل واضح ، جعل النمسا تسعى للحصول على دعم ألمانيا الموحدة في سعيها للانضمام للاتحاد الأوروبي . اعتمد البحث على عدد من المصادر تأتي في مقدمتها وثائق وزارة الخارجية النمساوية المنشورة تحت عنوان Austria and German Unification, Woodrow Wilson International center for scholars ( Cold war International history project ), cited in: <https://digitalarchive.wilsoncenter.org> ، والوثائق ذات الصلة بالقضية الالمانية للمدة من ١٩٤٤ - ١٩٨٥ والمنشورة تحت عنوان United States Department of State, Document on Germany, 1944-1985, Publication 9446, .Washington, D.C., Government Printing Office

## موقف النمسا من اعادة توحيد المانيا ١٩٨٩ - ١٩٩٠

اتفقت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية في مؤتمر يالطا في أوائل عام ١٩٤٥ على تقسيم ألمانيا للحفاظ على السلام والامن الدوليين (١) ، واستولت تلك الدول على السلطة في ألمانيا ، وقسمت البلاد إلى اربع مناطق احتلال من خلال قرارات مؤتمر بوتسدام في عام ١٩٤٥ (٢) ، بريطانيا في الشمال الغربي ، وفرنسا في الجنوب الغربي ، والولايات المتحدة الامريكية في الجنوب ، والاتحاد السوفيتي في الشرق ، وتم تقسيم برلين - العاصمة - الواقعة في منطقة الاحتلال السوفيتية إلى اربع مناطق محتلة . كما فقدت ألمانيا أراضي شرق نهرى أودر - نايسه واصبحت تحت السيطرة البولندية (٣) . ولكن عدم اتفاق الدول الغربية - الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا - والاتحاد السوفيتي على تشكيل الحكومة الالمانية حال دون تشكيل حكومة ألمانية مركزية ، على الرغم من اتفاق تلك الدول على ضرورة أن تظل التسوية الالمانية النهائية لمؤتمر السلام . وفي ظل حكومتي الاحتلال ، أسست جمهورية ألمانيا الاتحادية في ايار ١٩٤٩ ، وتحالفت مع الدول الغربية وأصبحت دولة رأسمالية غربية ، وتأسست جمهورية ألمانيا الديمقراطية في تشرين الثاني ١٩٤٩ ، وتحالفت مع الاتحاد السوفيتي وأصبحت دولة شيوعية شرقية (٤) .

وبموجب اتفاقية العلاقات بين الدول الغربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية عام ١٩٥٢ ، تم إنهاء نظام الاحتلال وحصلت جمهورية ألمانيا الاتحادية على السيادة الكاملة (٥) ، مع احتفاظ الدول الغربية بحقوقها ومسؤولياتها التي مارستها أو احتفظت بها فيما يتعلق ببرلين وألمانيا ككل ، بما في ذلك مسؤولياتها بشأن إعادة توحيد ألمانيا ، والتوصل إلى تسوية سلمية معها (٦) . وأكدت جمهورية ألمانيا الاتحادية في " رسالة حول الوحدة الألمانية " عام ١٩٧٠ على ضرورة العمل من أجل تحقيق حالة من السلام في أوروبا تستعيد فيها الأمة الألمانية وحدتها من خلال تقرير المصير الحر (٧) . واحتفظت جمهورية المانيا الاتحادية بمطالبة إعادة توحيد المانيا

في التوضيحات الإضافية بشأن معاهدة روما في ٢٥ اذار ١٩٥٧<sup>(٨)</sup> . كذلك فقد حددت اسس العلاقات بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية في معاهدة عام 1972 ، وذلك من خلال دعوة البلدين إلى تطوير علاقات حسن الجوار على أساس المساواة التامة ، وتأكيد البلدين على حرمة الحدود الألمانية القائمة ، وتحديد وجهات النظر لكل من جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية بشأن المسائل الأساسية بما في ذلك المسألة الوطنية<sup>(٩)</sup> ، وعدم الاعتراف بجنسية جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، والتحفظ بشأن احتمال عضوية الاخيرة في الاتحاد الأوروبي في المستقبل<sup>(١٠)</sup> . وأكدت المحكمة الدستورية في جمهورية ألمانيا الاتحادية في أحكامها بشأن المعاهدات الشرقية عام ١٩٧٣<sup>(١١)</sup> وعام ١٩٧٥<sup>(١٢)</sup> على ان " الرايخ الألماني " لا يزال موجوداً بموجب القانون الدولي ، ولا يجوز لأي هيئة دستورية التنازل عن استعادة الوحدة الوطنية بوصفها تمثل هدف سياسي لإعادة توحيد ألمانيا . وبالمقابل ، لم يتضمن دستور جمهورية ألمانيا الديمقراطية لعام ١٩٧٤<sup>(١٣)</sup> أي نص بشأن إعادة التوحيد<sup>(١٤)</sup> .

وعلى الرغم من احتفاظها بمطالبة إعادة توحيد ألمانيا ، الا ان حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية كانت تعمل في ظل الواقع المتمثل بوجود دولتين ألمانيتين ، وتحترم الحدود القائمة وتحفظ بتمثيل دائم في برلين الشرقية ، رغم ان هذا التمثيل لم يكن يخضع لسيطرة وزارة الخارجية ، وانما كان يخضع للمستشارية الفيدرالية ويرأسه وزير الخارجية . وعلى الرغم من ان جمهورية ألمانيا الاتحادية لم تعترف بجنسية جمهورية ألمانيا الديمقراطية مطلقاً ، لا ان الحكومة الاتحادية حاولت العمل من خلال " سياسة الخطوات الصغيرة " على تحسين علاقاتها مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، خاصة العمل على تحسين وضع حقوق الإنسان ، ومنح المزيد من الحرية والديمقراطية ، والمزيد من حرية السفر عبر الحدود<sup>(١٥)</sup> .

وفي تصريحاته حول العلاقات الألمانية - الألمانية ، أشار وزير الخارجية ونائب مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية هانز ديتريش جينشر Hans Dietrich Genscher<sup>(١٦)</sup> إلى أن جمهورية ألمانيا الاتحادية تسعى الى اعادة توحيد ألمانيا في اطار نظام السلام الأوروبي ، وانه لا يمكن تحقيق هذا الهدف إلا في ظل الاحترام الكامل للمعاهدات المبرمة مع جميع البلدان في أوروبا ، لاسيما ان جينشر اراد أن تكون التغييرات في العلاقات الألمانية - الألمانية جزءاً لا يتجزأ من التنمية لعموم أوروبا . وفيما يتعلق بالتصريحات التي أدلى بها سياسيون من جمهورية ألمانيا الاتحادية حول الحدود الألمانية - البولندية ، فقد أوضح المستشار الاتحادي هيلموت كول Helmut Kohl<sup>(١٧)</sup> ووزير الخارجية جينشر أن جمهورية ألمانيا الاتحادية لن تقدم أي مطالب إقليمية تجاه بولندا<sup>(١٨)</sup> .

اما بالنسبة لموقف حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية من اعادة توحيد المانيا ، فقد كانت تؤكد على وجود دولتين ألمانيتين وضرورة الاعتراف الدولي بهما ، لاسيما أن جماعات الإصلاح لم تضع بأي حال من الأحوال الوجود المستقل لجمهورية ألمانيا الديمقراطية موضع تساؤل (١٩) .

وبقدر تعلق الامر بمواقف الدول الاوربية من اعادة توحيد المانيا ، فقد كان الاتحاد السوفيتي يسعى للحفاظ على الوضع الراهن في اوربا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، واتضح ذلك من خلال تصريحات الرئيس السوفيتي ميخائيل جورباتشوف Mikhail Gorbachev (٢٠) " بان النظام الأوروبي الحالي ليس مثالياً ، لكن الاعتراف بواقع ما بعد الحرب قد ضمن حتى الآن السلام في القارة الاوربية " . كذلك كانت تصريحات وزير الخارجية السوفيتي إدوارد شيفرنادزه Eduard Shevardnadze (٢١) تدل على رفض توجهات ما اسماه " بالقوى الانتقامية " التي حاولت مراجعة واقع ما بعد الحرب في أوروبا . ولذا ، كان من الواضح أن قيادة موسكو متمسكة بالحفاظ على الوضع الراهن في اوربا ، ولن تسمح بأي تغيير في هذا النظام ، ولعل ما يدل على ذلك ما ورد في البيان المشترك الذي وقعه الرئيس السوفيتي جورباتشوف ومستشار جمهورية المانيا الاتحادية هلموت كول في ١٣ حزيران ١٩٨٩ ، من استخدام صيغ متوافقة مع موقف الاتحاد السوفيتي حول حق الفرد في اختيار نظامه بحرية ، ولكن مع احترام سلامة الدولة ، ومشاركة برلين الغربية في تطوير التعاون في ظل المراقبة الصارمة لاتفاقية القوى الأربعة لعام ١٩٧١ (٢٢) ، ولم يتم حتى تلك المدة اعادة التفكير في موسكو حول مسألة برلين أو حتى حول مسألة اعادة توحيد ألمانيا (٢٣) .

ومن بين دول أوروبا الغربية ، لم تعرف سوى تصريحات فرنسا وبلجيكا بشأن المسألة الألمانية - الألمانية ، فقد أشار الرئيس الفرنسي فرانسوا ميتران François Mitterrand (٢٤) إلى أن إعادة توحيد الدولتين الألمانيةين هو حق مشروع للشعب الألماني ، ولكنه اضاف ان هذه القضية تخص أيضاً القوى الأربعة المنتصرة في الحرب العالمية الثانية ، وأنه يجب إعطاء الأولوية للاستقرار الأوروبي حين العمل على اعادة توحيد المانيا . اما بالنسبة لبلجيكا ، فقد كانت الحكومة البلجيكية تتعاطف مع رغبة الشعب الألماني بشأن إعادة توحيد المانيا ، ولكنها اكدت على ضرورة تسوية هذه المسألة في اطار التنمية الأوروبية الشاملة (٢٥) . لقد بدى واضحاً أن دول أوروبا الغربية كانت تقيم فرصة إعادة توحيد ألمانيا بتحفظ كبير ، وان تكون اعادة التوحيد في اطار الحفاظ على الاستقرار الاوربي .

وبقدر تعلق الامر بالولايات المتحدة الامريكية ، فقد كانت أكثر إيجابية تجاه إعادة توحيد الدولتين الألمانيةين ، مع الاخذ بعين الاعتبار الحلول التي يمكن اعتمادها للتوصل لتسوية القضية الألمانية ، لاسيما حول مسألة استمرار دولة ألمانية ثانية ولكن في ظل هياكل ديمقراطية ، أو حل فيدرالي ، أو إعادة توحيد شطري ألمانيا ،

بوصفها مسائل لا يمكن التنبؤ بها . ولذلك ، كانت الولايات المتحدة الأمريكية تعتقد ان موضوع إعادة توحيد ألمانيا يمكن ان يشغل السياسة الأوروبية ، ويؤثر عليها في السنوات القادمة (٢٦).

اما بالنسبة لموقف النمسا (٢٧) من اعادة توحيد ألمانيا ، فقد كانت الحكومة النمساوية تدعم حق تقرير المصير للدولتين الألمانييتين بشأن اعادة التوحيد دون قيود ، ولكن يتعين عدم تعريض عملية الانفراج والسلام في أوروبا للخطر في حال أي تغيير في العلاقات الألمانية - الألمانية (٢٨) .

كانت الدول الأوروبية لا ترغب في إعادة توحيد ألمانيا ، لان إعادة التوحيد يمكن أن تؤدي الى زعزعة استقرار السياسة الأوروبية ، وعلى الرغم من ان التطورات في جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية جعلت من إعادة التوحيد أكثر احتمالاً مما كانت عليه من قبل ، الا ان النمسا كانت تعتقد ان إعادة التوحيد لن تكون قوية إلى الحد الذي يجعل من ألمانيا الموحدة تهيمن على القارة الأوروبية اقتصادياً وعسكرياً ، وانما ستكون مجرد دولة كبيرة جداً بين الدول الأوروبية الكبرى الأخرى ، لاسيما ان مساحة ألمانيا الموحدة تبلغ ٣٥٧.٠٠٠ كيلومتر مربع ، وهي بذلك أقل بكثير من مساحة بولندا وتشيكوسلوفاكيا مجتمعة حيث تبلغ مساحتها المشتركة ٤٣٩.٠٠٠ كيلومتر مربع . هذا الى جانب ان النمسا رات ان عدد السكان في جمهورية ألمانيا الديمقراطية كان ينمو ببطء ، وان عدد السكان في جمهورية ألمانيا الاتحادية انخفض بشكل حاد ، وانه في عام ٢٠٢٥ سيبلغ عدد سكان ألمانيا الموحدة ٧٤.٥ مليون نسمة ، وبالمقابل سيكون عدد سكان فرنسا ٦٣.٧ مليون نسمة ، وسيبلغ عدد سكان تشيكوسلوفاكيا وبولندا معاً ٦٦.٥ مليون نسمة (٢٩) .

اما على الصعيد الاقتصادي ، فقد كانت النمسا تعتقد ان ألمانيا تعد أقل تأثيراً بكثير مما تفترضه الدول الأوروبية الأخرى من الناحية الاقتصادية ، لاسيما ان المقياس الأكثر موثوقية لتطور القوة الاقتصادية هو تطور الإنتاجية ، وكان تطور الإنتاجية في جمهورية ألمانيا الاتحادية بطيئاً منذ عام ١٩٦٠ ، وارتفع بمعدل أقل بكثير مما حدث في فرنسا وإيطاليا ، وانه في غضون عشر سنوات على أبعد تقدير يمكن لفرنسا من اللحاق بالقوة الاقتصادية المطلقة مع جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وأنه حتى مع إعادة التوحيد لم يكن من الممكن ان تصل جمهورية ألمانيا الديمقراطية على الفور إلى المستوى الاقتصادي لجمهورية ألمانيا الاتحادية ، مع الافتراض أن إنتاجية جمهورية ألمانيا الديمقراطية في عام ٢٠٢٥ ستكون أقل بنحو ١٥٪ من إنتاجية جمهورية ألمانيا الاتحادية . وبالتالي ، حددت النمسا إن الإمكانيات الاقتصادية الكاملة لألمانيا الموحدة ستتوافق تقريباً في عام ٢٠٢٥ مع القوة الاقتصادية التي ستمتع بها فرنسا ، وانه لا ينبغي مقارنة القوة الاقتصادية التي تتمتع بها ألمانيا الموحدة بفرنسا فحسب ، بل ببقية دول أوروبا الغربية ايضاً ، هذا الى جانب ان بلدان جنوب الاتحاد الأوروبي European Union (٣٠) مثل إيطاليا وإسبانيا يمكنها ان تتطور اقتصادياً بسرعة أكبر في المستقبل ، بحيث يزداد الثقل الاقتصادي والسياسي لهذه الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي بالمقارنة مع ألمانيا الموحدة (٣١) .

ومع ذلك ، كانت النمسا تعتقد انه لا يمكن إلقاء الضوء على عواقب إعادة التوحيد من وجهة نظر اقتصادية بحتة فحسب ، بل يجب النظر إليها من منظور أمني عسكري ايضا ، لاسيما ان إعادة التوحيد يرتبط أحيانا بـ . " تحييد " ألمانيا الموحدة ، وان التحييد يمكن ان يكون شرطاً أو نتيجة لاتحاد الدولتين الألمانييتين ، ولكنها رأت إن الحياد هو الوضع المناسب لدولة صغيرة تقع جغرافياً وأمنياً وسياسياً بين قوتين ، وان ذلك الحياد لا ينطبق على الدولة التي يمكن ان يكون نفوذها الكبير عاملاً مهماً في العلاقات الدولية مثل ألمانيا الموحدة . واعتقدت النمسا ان تحييد جمهورية ألمانيا الاتحادية من شأنه أن يضعف التحالف الدفاعي الغربي إلى حد الذي يجعله غير " جوهري " ، لان ذلك التحييد يقلل من العمق الاستراتيجي الذي تتمتع به أوروبا الغربية المتحالفة مع حلف شمال الاطلسي Organization North Atlantic Treaty (٣٢) ، وانه إذا تم تقليص هذا العمق بشكل أكبر من خلال تحييد جمهورية ألمانيا الاتحادية ، فان من غير الممكن بأي حال من الأحوال الحفاظ على ثقل عسكري موازن للاتحاد السوفييتي في مثل هذه الأراضي المنكمشة . وفضلا عن ذلك ، رأت النمسا ان من الطبيعي أن يؤدي تحييد جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى انسحاب القوات الأمريكية من أوروبا ، لان معظم تلك القوات تتمركز في هذا البلد ، مما يثير الشك لدى الأوروبيون حول مدى فعالية " الضمانة النووية " التي منحتها لهم الولايات المتحدة الأمريكية ، والأهم من ذلك ان تواجد القوات الامريكية في جمهورية ألمانيا الاتحادية من شأنه ان يساعد على ربط الولايات المتحدة الامريكية بمسرح الحرب الأوروبي ، وان ذلك الربط " سيضيع " مع انسحاب القوات الأمريكية من جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وربما يؤدي الى مشكلة اخرى تتمثل في قيام ألمانيا الموحدة بتسليح نفسها بالأسلحة النووية ، لاسيما ان إنتاج الأسلحة النووية اصبح " رخيصا " تماما ، وان المعرفة الفنية بشأن ذلك الانتاج متاحة بالتأكيد في جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وإن الحافز الذي يدفع الاخيرة إلى ضمان أمنها بهذه الطريقة الرخيصة من خلال الردع النووي هو حافز كبير ، لاسيما إن حيازة ألمانيا للأسلحة النووية يمكن ان يقوم على حقيقة مفادها أن ألمانيا الموحدة والمحايدة سوف تكون محاطة بأعداء محتملين ، والذين يمكن إبعادهم في أفضل الأحوال " والأرخص " من خلال الردع النووي (٣٣) .

ومما تجدر الإشارة اليه ، ان النمسا رأت ان السياسة الأمنية الألمانية لها جانباً اقتصادياً ، لان إذا ما اضطرت ألمانيا الموحدة المحايدة إلى انتهاج سياسة أمنية مستقلة ، فان ذلك يجعل لزاماً عليها على الأقل في بعض المجالات المهمة مثل التكنولوجيا أن تحرر نفسها من التبعية والعلاقات القائمة بالفعل مع دول أوروبا الغربية ، في الوقت الذي قطع فيه التكامل الاقتصادي مع أوروبا الغربية شوطاً طويلاً بالفعل ، وإن خيار الخروج من التعاون مع أوروبا الغربية لم يعد متاحاً أمام ألمانيا الموحدة ، وانه - على سبيل المثال - لم يعد لدى ألمانيا خيار بناء صناعة الطيران والفضاء الخاصة بها بشكل منفصل عن بقية دول أوروبا الغربية (٣٤) .

ورأت النمسا إن الهدف المعترف به أو غير المعترف به لبقية بلدان أوروبا الغربية هو تعزيز اندماج جمهورية ألمانيا الاتحادية في أوروبا الغربية ، وجعل هذا الاندماج أمراً لا رجعة فيه . ولذلك ، كانت سياسة

فرنسا الداعمة للاندماج لا تكمن فقط في رغبة فرنسا في تأمين نفوذها من خلال أوروبا الغربية الموحدة ، بل تسعى لتحقيق هدف " تعزيز الارتباط الغربي " بجمهورية ألمانيا الاتحادية إلى الحد الذي يجعل الاخيرة غير قابلة للانفصال . ومن هنا ، رات النمسا ان من غير المرجح وغير المرغوب فيه أن تتسحب جمهورية ألمانيا الاتحادية من حلف شمال الأطلسي ، وأن تصبح محايدة من أجل " الاتحاد " مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية . ومن جهة اخرى ، رات النمسا ان المانيا المحايدة لن تكون في اطار المصالح طويلة المدى لحلف وارسو Warsaw Pact <sup>(٣٥)</sup> والاتحاد السوفييتي ايضا ، لان من المؤكد أن أوروبا الغربية الموحدة - بما في ذلك جمهورية ألمانيا الاتحادية - سوف تتمتع بسياسة " علاقات شرقية " أقل طموحاً من ألمانيا المحايدة الموحدة <sup>(٣٦)</sup> .

وفي ضوء الاستراتيجية العسكرية السوفيتية في اوربا ، رات النمسا إن الميزة التي يستمدتها حلف وارسو من حقيقة انتماء جمهورية ألمانيا الديمقراطية إليه ، تتجلى في العقيدة العسكرية السوفيتية التي ترى أنه في حالة نشوب حرب بين الشرق والغرب ، فإن بإمكان قوات حلف وارسو التقدم إلى المحيط الأطلسي في أسرع وقت ممكن من أجل منع وصول التعزيزات من الولايات المتحدة الأمريكية ، وإن " البوغ " في جنوب جمهورية ألمانيا الديمقراطية والذي يبرز داخل ألمانيا الغربية او ما يعرف باسم " فجوة فولدا Fulda Gap " <sup>(٣٧)</sup> سيكون بمثابة نقطة انطلاق لمثل هذا الهجوم . ومع ذلك ، رات النمسا ان من المحتمل أيضاً أن تتغير العقائد العسكرية ، لاسيما المذاهب السائدة في الغرب حول " الضربة العميقة " <sup>(٣٨)</sup> وفي الشرق حول " الدفاع الأمامي " تفترض أن " الهجوم هو أفضل وسيلة للدفاع " . وتتعارض هذه التكتيكات العسكرية الهجومية مع الأهداف الاستراتيجية الدفاعية الأساسية للتحالفين الغربي والشرقي ، لان كل من التحالفين يريد فقط الحفاظ على الوضع الراهن ، وعدم السعي لتحقيق مكاسب إقليمية <sup>(٣٩)</sup> إذا حولت التحالفات العسكرية ، وخاصة حلف وارسو " دفاعها " إلى دفاعي بحت ، مع استبعاد وجود هجمات ضد أوروبا الغربية ، اذ لم يعد هدف الحلف هو الوصول إلى ساحل المحيط الأطلسي في أسرع وقت ممكن ، وهذا يقلل من القيمة العسكرية من " بوغ ألمانيا الشرقية " البارز في جمهورية المانيا الاتحادية ، وبالتالي فإن العيب العسكري المتمثل في انسحاب جمهورية ألمانيا الديمقراطية من حلف وارسو سيكون أقل ، وإن فقدان التضاريس الصالحة للاستخدام العسكري ليس بالأمر الحاسم ، لان جمهورية ألمانيا الديمقراطية من الناحية الاستراتيجية هي دولة ضيقة نسبياً بأبعادها الشرقية والغربية التي تتراوح بين ٢٠٠ و ٣٠٠ كيلومتر ، وبالمقابل إن الحدود الجديدة بين الشرق والغرب وهي الحدود الشرقية لألمانيا الموحدة ستتمتع بميزة مهمة ، وهي ان هذه الحدود ستكون أكثر استقامة من الحدود العسكرية السابقة بين الشرق والغرب ، مما يجعل الدفاع عنها أسهل <sup>(٤٠)</sup> .

والحقيقة ، كما ترى النمسا أن تشيكوسلوفاكيا سوف تكون أكثر تأثراً سلباً بمثل هذا التحول في الخط الفاصل العسكري نحو الشرق ، لان حدودها الشمالية الغربية مغطاة حالياً ضد حلف شمال الأطلسي من جمهورية ألمانيا



الديمقراطية ، وان انسحاب الاخيرة من حلف وارسو يعني ان تلك الحدود ستكون معرضة مباشرة لحلف شمال الأطلسي ، ولحل هذه المشكلة يتعين أن تكون أراضي جمهورية ألمانيا الديمقراطية " منزوعة السلاح " حتى بعد إعادة توحيدها مع جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وانه في حال انتماء ألمانيا الموحدة إلى حلف شمال الأطلسي ، فان ذلك يتطلب تجريفها من السلاح من خلال الضمانات الدولية (٤١) .

ويتضح مما تقدم ، ان " شبح " إعادة توحيد ألمانيا - من وجهة نظر النمسا - كان يخيف الأوروبيين الغربيين ، وان هذا الخوف - الذي نادراً ما يعترف به - كان وراء العديد من المناقشات حول مستقبل الأمن الأوروبي . وتعتقد النمسا أن الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي أقل ارتباطاً بذلك الخوف ، وفي بعض الأحيان كان يسمع من الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي أن " إعادة توحيد شطري ألمانيا " ليس أمراً ممكناً فحسب ، بل وربما مرغوباً فيه أيضاً رغم تناقض توقعات الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي ، لان الولايات المتحدة الأمريكية توقعت أن ألمانيا الموحدة ستدفع ضد الشرق وتضعف الاتحاد السوفيتي ، وتوقع الاتحاد السوفيتي أن ألمانيا الموحدة يمكن ان تخرج من حلف شمال الأطلسي وتضعف الحلف بشكل قاتل . لذلك ، فإن إعادة توحيد ألمانيا - من وجهة نظر النمسا - كانت تحتل مكانة مهمة للغاية في الأجندة السياسية المستقبلية للدولتين الألمانييتين ، ومن الناحية الرسمية لا تستطيع الدول الأخرى وخاصة دول أوروبا الغربية أن تعترض على مبدأ تقرير المصير المعترف به دولياً ، ولكن لا أحد يريد تطبيقاً حقيقياً لهذا المبدأ من خلال إعادة توحيد ألمانيا ، ولم يكن هذا الخوف يتم التعبير عنه علناً ، مع الإدراك تماماً أن اتخاذ اي موقف معارض لإعادة التوحيد لن يؤدي إلا إلى تقوية القوى المتطرفة والقومية في جمهورية ألمانيا الاتحادية . وبالتالي ، لا يوجد حوار سياسي مفتوح مع جمهورية ألمانيا الاتحادية حول هذه القضية ، بل هناك خوف صامت غير معترف به (٤٢) ، وان موضوع إعادة توحيد ألمانيا كان فقط في اطار النقاش النظري ، ولم يكن يستند على اساس واقعي خلال تلك المدة (٤٣) .

وبعد التطورات السياسية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية في تشرين الاول ١٩٨٩ (٤٤) ، ناقش الحزبان الحاكمان في النمسا - حزب الشعب والحزب الاشتراكي - في اجتماعات مجلس إدارتهما التطورات السياسية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية وسياستهما تجاه تلك التطورات ، وتقييم مدى تطور العلاقات الثنائية بين النمسا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية . وقد اتفق الحزبان على نقاط أساسية رغم وجود اختلافات في الرأي حول بعض القضايا ، فقد افترض حزب الشعب والحزب الاشتراكي ان سياسة الحكومة السابقة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية هي التي أدت إلى الوضع الذي حدث في البلاد في تشرين الاول ، واعتقد الحزبان انه من خلال الإصلاحات الأساسية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية يمكن تحقيق الاستقرار الداخلي فيها وبالتالي تحقيق الاستقرار في أوروبا . وعلى الرغم من ذلك ، ولأسباب سياسية وتاريخية واقتصادية ، فان النمسا عارضت " إصلاح "

جمهورية ألمانيا الديمقراطية وإنشاء " ألمانيا الكبرى " ، والتي يمكن أن يكون لهيمنتها المحتملة عواقب وخيمة على توازن القوى في أوروبا (٤٥) .

ان تطور الأحداث في جمهورية ألمانيا الديمقراطية بسرعة كبيرة جعلت قيادة حزب الشعب ليس لديها فكرة واضحة حول كيفية التعامل مع تلك التطورات ، وما هي العواقب التي ينبغي استخلاصها من ذلك بالنسبة للسياسة الخارجية النمساوية ، لاسيما ان بعض القوى في حزب الشعب كانت تخشى من أن يؤدي دعم سياسة جمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن إعادة توحيد ألمانيا إلى إضعاف المواقف النمساوية في أوروبا في نهاية المطاف ، ويمكن ان تكون له عواقب سلبية على الاقتصاد النمساوي بسبب تحول المصالح الاقتصادية لجمهورية ألمانيا الديمقراطية من النمسا إلى جمهورية ألمانيا الاتحادية . وعلى الرغم من ذلك ، استجابت قيادة حزب الشعب بشكل إيجابي لإعلان حكومة رئيس وزراء جمهورية ألمانيا الديمقراطية الجديد هانز مودرو Hans Modrow (٤٦) ، والذي كان يسعى إلى الانفصال عن النظام السياسي والاقتصادي الذي كان قائماً في جمهورية ألمانيا الديمقراطية (٤٧) . ومن هنا ، ايد عدد من السياسيين في اللجنة التوجيهية لحزب الشعب ترتيب اتصالات سياسية مع حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية الجديدة وقيادة الحزب الاشتراكي الديمقراطي ، والعمل على توسيع اتصالات الحزب مع مجموعات المعارضة ودمجها في النظام السياسي هناك ، واجراء اتصالات مع قوى المعارضة في دول اوربا الشرقية ، لاسيما في المجر وبولندا ويوغوسلافيا ، والذي يتضمن دعم تطوير الهياكل التنظيمية في تلك الدول . وبشكل عام ، افترض حزب الشعب النمساوي أن هناك ظروفًا أفضل لتكثيف الاتصالات مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية نظراً للتغيرات التي أجرتها الأخيرة بالفعل (٤٨) .

ويهدف حماية المصالح التجارية النمساوية ، كان حزب الشعب يسعى في المقام الأول إلى تحسين العلاقات الاقتصادية مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، واكد على ضرورة ايجاد قواعد واضحة لحماية الاستثمار والمشاريع المشتركة لتحقيق نوعية جديدة من العلاقات ، رغم ان بعض دوائر الأعمال الرائدة في حزب الشعب والحزب الاشتراكي ودوائر الأعمال في النمسا كان لديها مخاوف متزايدة من أن فتح حدود جمهورية ألمانيا الديمقراطية قد يؤدي إلى روابط اقتصادية أقوى بين جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، الامر الذي يعد ليس من مصلحة النمسا ، ولا يخدمها في سعيها للانضمام المحتمل لاحقاً للاتحاد الأوروبي ، خاصة أن جمهورية ألمانيا الاتحادية كان لديها قدراً أكبر من النفوذ في الاتحاد الأوروبي ، وفي أوروبا (٤٩) .

وفي تقييم النمسا لعمليات الإصلاح في الاتحاد السوفيتي واوربا الشرقية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية عام ١٩٨٩ ، فقد اكدت على ان العملية الاجتماعية والسياسية الحالية في بلدان أوروبا الشرقية تعد فريدة من نوعها ، ففي الوقت نفسه يعمل الاتحاد السوفييتي ، فضلاً عن المجر وبولندا ، على الترويج للإصلاح بهدف تحويل نظام الحكم الديكتاتوري القائم على حق الحزب الشيوعي الوحيد في السلطة إلى نظام مجتمعي قائم على قواعد

ديمقراطية تحترم فيها حقوق الإنسان والحقوق الأساسية . وعلى الرغم من ذلك ، حددت النمسا ان هناك مقاومة ملحوظة - بدرجات متفاوتة - لهذا الاتجاه الاجتماعي والسياسي في بلدان اوربا الشرقية الاخرى ، وان هذه التطورات المختلفة ادت إلى تنوع وتمايز كبيرين داخل الكتلة الشرقية ، مما ساعد على حدوث تحسن ملموس وقابل للتجربة في المستوى المعيشي المادي للمواطن العادي في أوروبا الشرقية ، لاسيما بعد نجاح الإصلاحات في الاتحاد السوفيتي والمجر وبولندا ، والمصحوبة بحماية واسعة النطاق للمسار الديمقراطي . ومن هنا ، رات النمسا ان دول أوروبا الشرقية الأخرى لن تتمكن من عزل نفسها عن هذا النجاح ، مع الاخذ بعين الاعتبار عدم استبعاد حدوث انتكاسات خطيرة في جهود الإصلاح هذه بسبب ضخامة مهمة التحول في العمليات الاقتصادية المحتضرة وغير الفعالة التي مضى عليها عقود ، فضلا عن احتمال انتشار النزعات الانفصالية في دول اوربا الشرقية . وبالنسبة للنمسا - والعالم الغربي بأكمله - فقد اكدت على ضرورة تقديم دعم كبير لعمليات الإصلاح - أينما تجلت - رغم احتمال حدوث انتكاسات ذات طبيعة خطيرة (٥٠).

وبقدر تعلق الامر بتقييم عمليات الإصلاح في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، فقد كان من الواضح للنمسا ان حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية وقادة حزب الوحدة الاشتراكي انكرت كل حاجة للإصلاح في الوضع السياسي منذ بداية عصر الرئيس جورباتشوف في الاتحاد السوفيتي ، وذلك في إشارة إلى " تقدميتهم " بالمقارنة مع دول حلف وارسو الأخرى ، وان بالإمكان الاعتماد على وضعهم الاقتصادي المؤات نسبياً للحصول على الدعم ، يضاف إلى ذلك التعزيز المستمر للتعاون العملي مع جمهورية ألمانيا الاتحادية . ولكن النمسا اعتقدت ان تباطؤ النمو الاقتصادي في جمهورية المانيا الديمقراطية قد يؤدي إلى التشكيك على نحو متزايد في البديهية الإيديولوجية المتمثلة في " وحدة السياسة الاقتصادية والاجتماعية " ، وهذا يتطلب أحداث تغيير في قيادة حزب الوحدة الاشتراكي . ورات النمسا ان جاذبية سياسة الإصلاح في دول حلف وارسو خاصة في بولندا والمجر ساعدت على خلق وعي في حوار حزب الوحدة الاشتراكي لإيجاد استجابة أكثر مرونة بشأن الإصلاح ، وانه في أعقاب قرار المجر بالسماح لمواطني جمهورية ألمانيا الديمقراطية بالهجرة عبر النمسا إلى جمهورية المانيا الاتحادية ، اكتسبت الهجرة الجماعية زخماً قوياً تمثل في الهجرة غير الشرعية لخمسين ألف شخص في غضون خمسة أسابيع ، مما جعل حكومة جمهورية ألمانيا الديمقراطية بحاجة إلى معرفة اسباب تزايد تلك الهجرة ، وكانت الهجرة بمثابة إعلان عن " إفلاس النظام " فيها ، وان ظهور المعارضة الإصلاحية التي ربما تكون ضعيفة التنظيم في كل المدن الكبرى ، والتي لا تعارض جمهورية ألمانيا الديمقراطية المستقلة والمتجددة ، وتميل بشكل واضح نحو نموذج الرئيس السوفيتي جورباتشوف ، كان سبباً أيضاً في التأكيد بقوة على الحاجة إلى التخلي عن إنكار الحاجة إلى الإصلاح . وبالتالي ، أدت كلتا الظاهرتين الهجرة الجماعية والحضور الأكثر نشاطاً لجماعات المعارضة إلى استعداد محدود على الأقل للحوار على مستوى حزب الوحدة الاشتراكي بشأن الإصلاح (٥١) .

ومهما يكن من امر ، لم يكن بوسع النمسا تقدير المدى الذي يمكن ان يصل إليه استعداد قيادة الحوار السياسي في جمهورية المانيا الديمقراطية بشأن الاصلاح ، لأن من الصعب انكار أن بعض الأعضاء المؤثرين في المكتب السياسي لحزب الوحدة الاشتراكي كانوا يرغبون في الاحتفاظ بمناصبهم في السلطة ، وسيعدون استقالة رئيس الحكومة اريك هونيكر Erich Honecker (٥٢) ، والتعامل الأكثر مرونة مع إمكانيات السفر ، وحرية التعبير بقدر اكبر ، يمكن ان تعد كافية في اطار الاصلاح ، لاسيما مع اعتقادهم ان الاصلاحات الجزئية في المجال السياسي يمكن أن " تخرج عن نطاق السيطرة " بسهولة . ورات النمسا ان الموقع الرئيسي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية في حلف وارسو ، وفي حال التوجه نحو الإصلاح ، فأنها لن تهز عضوية الحلف ، لأنها ستظل بالفعل عضواً في الحلف ، ودولة منفصلة في الوقت نفسه (٥٣).

لقد كانت وتيرة اعادة توحيد المانيا تتصاعد بشكل واضح ، لاسيما بعد سقوط جدار برلين في تشرين الثاني ١٩٨٩ ، وعلان مستشار جمهورية المانيا الاتحادية هلموت كول عن " خطة النقاط العشر " في ٢٨ تشرين الثاني بشأن اعادة توحيد المانيا ، وخاصة أثناء زيارته لدريسدن في ١٩ كانون الاول ، والتي تضمنت الاعتراف بحق الألمان في تقرير المصير ، ومسألة اعادة توحيد المانيا بوصفها تعد في المقام الأول الشغل الشاغل للألمان ، على ان تكون القواعد التنظيمية جزءا لا يتجزأ من مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا بهدف عدم تعريض الاستقرار والتوازن في أوروبا للخطر ، وتجنب التسرع في التنمية في التعليقات الصادرة عن دول الاتحاد الأوروبي . وقد اتسمت طبيعة ردود أفعال الدول الغربية تجاه خطة كول بضبط النفس ، وبعض الشكوك ، وتيار خفي من حين لآخر من عدم الارتياح . وقد حددت النمسا المخاوف الاوروبية المتعلقة بتطور التكامل في المجموعة الاوروبية ، فكان هناك خوف معين من ألمانيا الموحدة من فرنسا وهولندا اللتين تعرضتا لهجوم أو احتلال من ألمانيا في الحرب العالمية الثانية ، وأشارت هولندا ولوكسمبور وسويسرا والسويد إلى مسؤوليات القوى الأربع المنتصرة في الحرب العالمية الثانية فيما يتعلق بالتطور المستقبلي لألمانيا . اما بالنسبة لموقف الحلفاء الغربيين ، فقد اكدت النمسا على ان الولايات المتحدة الأمريكية كانت تدعم تقرير المصير للألمان ، ولكن مع الحفاظ على بقاء ألمانيا الموحدة في نظام التحالف الغربي . اما بالنسبة لبريطانيا ، فقد كان لدى رئيسة الوزراء البريطانية مارغريت تاتشر Margaret Thatcher (٥٤) موقف متشكك من اعادة توحيد المانيا . واکدت فرنسا على أنه لا يجوز النظر في مسألة توحيد ألمانيا إلا في سياق التكامل الأوروبي ، وان على جمهورية ألمانيا الاتحادية أن تثبت أن إعادة التوحيد ليست بديلاً عن الاتحاد الأوروبي (٥٥) .

وفي هذا الاطار ، قام المستشار النمساوي فرانز فرانيتسكي Franz Vranitzky (٥٦) بزيارة جمهورية ألمانيا الديمقراطية في ٢٤ تشرين الثاني ١٩٨٩ لأجراء محادثات استكشافية مع رئيس الوزراء مودرو حول مسألة اعادة توحيد المانيا . وفي خلال ذلك اللقاء ، شكر رئيس الوزراء مودرو المستشار النمساوي على هذه الزيارة ، بوصفها ذات أهمية خاصة حيال التطورات الاخيرة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وفي خلال ذلك اللقاء

تحدث مودرو عن الوضع الداخلي في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وأشار الى ان بدء إجراءات الإصلاح في البلاد قد ساعدت على تنشيط السكان وخاصة شريحة الشباب ، ولكنه اضاف ان استقالة حكومة هونيكير وتشكيل الحكومة الجديدة على خلفية المظاهرات والمسيرات الحاشدة حالت دون توفير الوقت اللازم لتشكيل الحكومة ووضع برنامج عمل واضح (٥٧) .

اما بالنسبة لإجراءات الإصلاح في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، فقد اوضح مودرو ان الاستقرار الاقتصادي يعد شرطاً أساسياً لاستقرار البلاد ، ونظراً للوضع الاقتصادي في جمهورية ألمانيا الديمقراطية فإن العلاقات الاقتصادية الخارجية لها اهمية خاصة ، وبين ان النمسا كانت دائماً شريكاً مهماً لجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وقد تم الحفاظ على تلك العلاقات باستمرار وثقة ، ويجب أن تتطور أكثر على هذا الأساس ، لاسيما ان التطور الاقتصادي الشامل لجمهورية ألمانيا الديمقراطية يوفر الظروف الأكثر ملاءمة لعملية التجديد في مجال المشاريع المشتركة ونقل رأس المال وما إلى ذلك ، وان من الأهمية بمكان أن يتم تغيير الإدارة المركزية للاقتصاد بشكل تدريجي ، بهدف تجنب عدم الاستقرار الاقتصادي (٥٨) .

ومن جانبه ، أعرب المستشار النمساوي فرانيتسكي عن شكره للعرض الشامل والصريح للتعاون الاقتصادي بين النمسا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وبين إن العلاقات بين البلدين ممتازة في جميع المجالات ، حتى في مجال الثقافة والسياحة . وبالنسبة لإعادة توحيد ألمانيا ، اوضح فرانيتسكي ان النمسا تعتقد أن إعادة توحيد ألمانيا في المقام الأول هو قرار يجب أن تتخذه الولايات الألمانية ، مع الاخذ بعين الاعتبار السياق الأوروبي الشامل بشأن إعادة التوحيد ، من قبيل قرارات مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا والاستقرار الاوربي . ومن جهة اخرى ، بين المستشار النمساوي ان التحول إلى تعددية الطيف السياسي وترسيخه الدستوري في جمهورية ألمانيا الديمقراطية اثار قدراً كبيراً من الاهتمام والتعاطف النشط في النمسا ، الأمر الذي من شأنه أيضاً أن يكون له تأثير واضح على التعاون والدعم بين البلدين ، وانه من خلال " صندوق الشرق والغرب " (٥٩) تم العثور على سبل جديدة للتعاون المالي ووفر أساساً سليماً لمشاريع الاستثمار المشتركة ، وبين ان النمسا ستشارك بنشاط في المنتديات الدولية لصالح بلدان أوروبا الشرقية . والعمل على تعزيز التعاون الاقتصادي مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية (٦٠) .

لقد كانت الحكومة النمساوية مهتمة بمواصلة تطوير علاقتها مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، على اعتبار إن الاخيرة ليست ذات اهمية اقتصادية بالنسبة للنمسا وحسب ، بل الأهم من ذلك هو العمل على تطوير الاتصالات السياسية معها ، والتي تمثل بالنسبة للنمسا نوعاً من التوازن في علاقتها مع جمهورية ألمانيا الاتحادية ، وكان هناك إجماع على أن وجود جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية يعد أمر حيوي بالنسبة للنمسا (٦١) .

وفي ضوء تلك المتغيرات ، التقى رئيس قسم أوروبا الغربية والشمالية بالقسم السياسي بوزارة الخارجية النمساوية يوهان بلاتنر Johann Plattner برئيسة قسم أوروبا الغربية في وزارة الخارجية البريطانية هيلاري سينوت Synnott Hilary في ٢٢ كانون الأول ١٩٨٩ ، وذكرت سينوت في البداية أنها خصصت معظم وقتها لأسابيع لمسألة إعادة توحيد ألمانيا . ووضح بلاتنر ان الموقف النمساوي من اعادة توحيد ألمانيا يرتكز على ضرورة ان تتم اعادة التوحيد في إطار عملية السلام الأوروبية . ومن جانبها ، اوضحت سينوت بان الموقف البريطاني يتوافق إلى حد كبير مع الموقف النمساوي ، ولكنها اضافت ان الجانب البريطاني يشعر بالقلق من أن عملية إعادة التوحيد يمكن أن تتم " عاطفياً " من خلال ضغوط الشارع ، ومن دون أن يتمكن الغرب أو الشرق من فعل أي شيء حيال ذلك ، مما يحول دون الاخذ بعين الاعتبار المصالح الأمنية للاتحاد السوفيتي ، الامر الذي يمكن أن يعرض موقف الرئيس السوفيتي جورباتشوف وعملية السلام الأوروبية للخطر . واكدت سينوت ان الحكومة البريطانية تعتقد ان من الضروري تقديم ضمانات بشأن خط الحدود أودر - نايسه ، وبينت ان الحكومة البريطانية تتجنب انتقاد المستشار الاتحادي كول تضامناً مع الاتحاد الديمقراطي المسيحي ، وتترك الانتقادات لفرنسا وهولندا (٦٢) .

ولتوطيد العلاقات بين جمهورية ألمانيا الديمقراطية والنمسا ، قام رئيس وزراء جمهورية ألمانيا الديمقراطية هانز مودرو بزيارة النمسا في ٢٦ كانون الثاني ١٩٩٠ ، والتقى مع الرئيس النمساوي كورت فالدهايم Kurt Waldheim (٦٣) . وفي خلال ذلك اللقاء ، اشار الرئيس النمساوي الى عمليات التحول الديمقراطي في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، واكد على ضرورة ان يتم التقارب بين الدولتين الألمانييتين بالتوازي مع عملية الوحدة الأوروبية ، ودعا إلى مناقشة جميع المسائل المتعلقة بالتطورات المستقبلية في الإطار الأوروبي لضمان استمرار بناء الاسس العملية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، وبين ان النمسا تهتم بشكل خاص " بالتنمية السلمية " في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وانها ستساعد في هذه التنمية قدر الإمكان ، وهذا يشمل التعاون الاقتصادي بين البلدين (٦٤) أيضا (٦٥) .

وبدوره ، اشاد رئيس وزراء جمهورية ألمانيا الديمقراطية مودرو بالتقدم الذي تم إحرازه في العلاقات الثنائية الجيدة بين جمهورية ألمانيا الديمقراطية والنمسا منذ لقائه مع المستشار فرانيتسكي في برلين في تشرين الثاني ١٩٨٩ ، وبين ان تلك العلاقات تمثل أهمية خارج حدود البلدين للتغلب على تقسيم أوروبا . ووضح مودرو ان التقدم المحرز في الإصلاحات الاجتماعية والاقتصادية العميقة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وبرز المشاكل الناشئة التي تواجه تلك الإصلاحات ، وسلط الضوء على المسؤولية المترابطة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية تجاه التنمية الأوروبية . كذلك أوضح مودرو ان المعاهدة التي تطمح إليها جمهورية ألمانيا الديمقراطية مع جمهورية ألمانيا الاتحادية يجب ان تساعد على اندماج ألمانيا الموحدة في العملية الأوروبية ، وقدم تقريراً عن اجتماعه الأخير مع وزير المستشارية رودولف سايترز Rudolf Seiters (٦٦) ، وزيارته المرتقبة إلى بون

(٦٧) ، وبين ان جمهورية ألمانيا الديمقراطية تلتزم بمسؤوليتها المشتركة في الحفاظ على السلام ونزع السلاح ، واكد على ضرورة التوصل إلى اتفاق قريب بشأن خفض القوات المسلحة التقليدية والأسلحة ، وانه يدعم اقتراح الاتحاد السوفيتي بعقد قمة للدول المشاركة في مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٩٠ لصالح تعزيز الأمن والاستقرار الأوروبيين ، والتعاون بين الكتل في جميع المجالات (٦٨) .

ومن جانبه ، اكد المستشار النمساوي فرانيتسكي - الذي كان حاضر اللقاء - على الأهمية الخاصة لزيارة العمل التي قام بها مودرو الى فينا ، وأشار إلى أن الحكومة النمساوية واقتصاد البلاد سيكونان مهتمين إلى حد كبير بالتعاون بشكل مستقل مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وتقديم مساهمة بناءة في التحول الديمقراطي في هذا البلد . ومن ناحية أخرى ، اوضح فرانيتسكي ان الفرصة سانحة لتقييم ما تم إنجازه منذ اجتماع برلين في تشرين الثاني ١٩٨٩ بشأن التعاون الثنائي ، لاسيما ان الإصلاحات الشاملة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية من شأنها تهيئة الظروف المواتية للتعاون المتبادل المنفعة بين البلدين (٦٩) .

وبقدر تعلق الامر بإعادة توحيد ألمانيا ، اوضح الرئيس النمساوي كورت فالدهيم انه إذا كان على الألمان أن يختاروا توحيد الدولتين فيجب على المجتمع الدولي أن يحترم ذلك ، ولكنه اضاف ان النمسا مهتمة بإطار عام بإعادة توحيد ألمانيا شريطة الا يعرض أوروبا للخطر ولا يدمر التوازن الاوربي القائم . ومن هنا ، اقترح الرئيس النمساوي عقد قمة لدول مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في عام ١٩٩٠ ، وأعرب عن اهتمامه بأن تقوم فيينا بدور المضيف لهذه القمة ، وأن يكون هدف القمة هو التوقيع على اتفاق لنزع السلاح التقليدي ، وبدء مرحلة ثانية من مفاوضات نزع السلاح (٧٠) ، وفي الوقت نفسه يتعين أن تعمل المحادثات على تشكيل أوروبا المستقبلية مع ضمان أمن الجميع (٧١) .

ومما تجدر الإشارة إليه ، ان المحادثات التي أجراها وزير الخارجية النمساوي موك مع وزير خارجية جمهورية ألمانيا الديمقراطية أوسكار فيشر Oscar Fisher في نفس اليوم كانت ذات جوانب مختلفة بشكل ملحوظ ، ففي خلال تلك المحادثات اوضح فيشر انه قبل بضعة أيام من سفره إلى فيينا اجري محادثة مع وزير الخارجية السوفييتي إدوارد شيفرنادزه ، وبين الاخير أن الرئيس السوفيتي جورباتشوف وافق على اعادة توحيد ألمانيا من حيث المبدأ . وبين فيشر أن اعادة توحيد ألمانيا يجب أن تساهم في التغلب على الانقسام الأوروبي . وبهذا ، ربما يكون وزير الخارجية النمساوي موك هو أول وزير خارجية غربي يتم إبلاغه بتغيير الموقف السوفيتي بهذه الطريقة المباشرة ، على الرغم من ان موافقة الاتحاد السوفيتي على اعادة توحيد ألمانيا كانت تعتمد في المقام الأول على مسألة عضوية ألمانيا الموحدة في حلف شمال الاطلسي (٧٢) .

وبذلك بدى واضحا ، ان النمسا لا ترى أي تقارب بين الدولتين الألمانيةين إلا وفقا للعملية الأوروبية الشاملة ، والسعي لتعزيز التعاون الثنائي بين جمهورية ألمانيا الديمقراطية والنمسا بشكل شامل ، والاستعداد لدعم

عمليات الإصلاح في جمهورية ألمانيا الديمقراطية دون تأخير من خلال مشاريع اقتصادية ملموسة يكون للنمسا دور فيها .

ويبدو ان موافقة الاتحاد السوفيتي على اعادة توحيد ألمانيا من حيث المبدأ جعلت وزارة الخارجية النمساوية تجري تقييم شامل لمسألة الوحدة الألمانية في ٢١ شباط ١٩٩٠ ، لاسيما بعد ان أصبح تأسيس الوحدة الألمانية أحد أهم موضوعات السياسة الدولية ، ومن الممكن أن تؤثر القضية الألمانية على تقدم العلاقات بين الشرق والغرب ، وحركة التكامل الأوروبي . وفي هذا الاطار ، درست وزارة الخارجية النمساوية مسؤولية القوى الأربع تجاه اعادة توحيد ألمانيا ، ومدى التزام جمهورية ألمانيا الاتحادية بالعمل على تحقيق الوحدة الألمانية (٧٣) .

ودرست وزارة الخارجية النمساوية المخاوف الحدودية لجمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وبينت ان اعادة توحيد ألمانيا تتعلق بقضية الحدود الألمانية وجوانب السلامة ، لاسيما ان الدول الغربية لم تعد أبدا حدود أودر - نايسه نهائية والتي نتجت عن " تحول بولندا نحو الغرب " ، واحتفظت بالتحديد النهائي للحدود الجغرافية لألمانيا الموحدة ليتم إبرامها بموجب معاهدة السلام مع ألمانيا ، خاصة ان المعاهدات الشرقية ، تضمنت التأكيد على حرمة الحدود الألمانية القائمة ، والتخلي عن المطالبات الإقليمية ، وأن المعاهدات التي تحفظ المصادقة النهائية على هذه الحدود لمعاهدة سلام مستقبلية لا تزال سارية (٧٤) . واوضحت وزارة الخارجية النمساوية ان عدم اليقين بشأن قضية الحدود أيضاً نشأ من حقيقة أن المحكمة الدستورية الاتحادية لجمهورية ألمانيا الاتحادية تقترض في حكمها الصادر في ٣١ تموز ١٩٧٣ استمرار ألمانيا داخل حدودها في ٣١ كانون الاول ١٩٣٧ بما في ذلك الأراضي الشرقية الألمانية السابقة ، ورات انه على الرغم من أن حرمة الحدود منصوص عليها في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا ، إلا أن التغيير السلمي للحدود لم يكن امراً مستبعداً ، وبذلك يحتاج الاتحاد السوفيتي وبولندا في المقام الأول إلى ضمانات حدودية ، في حين ان للقوى الغربية رأي اخر بسبب المعاهدات السابقة (٧٥) .

كذلك فقد درست وزارة الخارجية النمساوية المخاوف الامنية لجمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية بالإضافة إلى مخاوف الاتحاد السوفيتي والولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا بشأن اعادة توحيد ألمانيا ، وبينت انه على الرغم من ان جمهورية ألمانيا الاتحادية تعمل على تسريع تأسيس الوحدة الألمانية من خلال إدراكها أنه يجب عدم تقوية الفرصة التاريخية ، فضلاً عن كونها تحت ضغط التيار القوي للمهاجرين إليها من جمهورية ألمانيا الديمقراطية - بلغ إجمالي المهاجرين ٣٤٠.٠٠٠ مهاجر في عام ١٩٨٩ ، وبلغ إجمالي المهاجرين ٨٥.٠٠٠ مهاجر مع بداية عام ١٩٩٠ - ، واوضحت ان حكومة بون تعترف بالمصالح الأمنية للاتحاد السوفيتي ، وتريد دمج الوحدة الألمانية في التنمية الأوروبية الشاملة ، لكنها ترفض



التحيد كما اقترح الاتحاد السوفيتي ، لاسيما ان المستشار كول رفض الاعتراف النهائي بالحدود بين أودر- نايسه لأسباب سياسية داخلية ، ومنها احتمال خسارة الناخبين لصالح الجمهوريين ، واتهامات تتعلق " ببيع الأراضي الألمانية " ، مع الأخذ بعين الاعتبار أن إعلان الحدود لا يمكن أن يتم إلا من قبل جميع الأطراف في الحكومة الألمانية . وأشارت وزارة الخارجية النمساوية الى ان هناك اتفاق عام على أنه في حالة قيام الوحدة الألمانية وبقاء ألمانيا في حلف شمال الاطلسي ، فإن النطاق الفعال للتحالف الغربي لن يمتد إلى اراضي جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، رغم انه لم يتم توضيح ما إذا كان ينبغي - على الأقل لمدة انتقالية - أن يبقى جزء من القوات السوفيتية المتمركزة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية هناك ، وبينت ان وزير الخارجية لجمهورية المانيا الاتحادية جينشر اشار إلى أن بلاده لن تعارض بشكل عام قبول مثل هذه المطالب الأمنية السوفيتية لمدة معينة . ووضحت انه من خلال الوحدة الألمانية الناشئة والانسحاب المتوقع لجزء كبير من الوحدات السوفيتية من جمهورية ألمانيا الديمقراطية الحالية - حوالي ٣٦٥.٠٠٠ جندي - ، يبدو أن العدد الأقصى المتوقع عليه خلال تلك المدة وهو ١٩٥.٠٠٠ جندي من المتمركزين في أوروبا الوسطى لكل من الولايات المتحدة الامريكية والاتحاد السوفيتي يمثل مشكلة ، خاصة أن الوحدات السوفيتية سيتم سحبها أيضاً من تشيكوسلوفاكيا ، وانه في حالة توحيد ألمانيا يجب مراجعة هذا الرقم (٧٦) .

ورات وزارة الخارجية النمساوية ان الاتحاد السوفيتي ربما بسبب إدراكه أن التقدم نحو الوحدة الألمانية لا يمكن وقفه ، وما ينطوي على ذلك من تقديم تنازلات كبيرة في هذه المسألة ، قد يطالب بأن يكون قيام الوحدة الألمانية جزءاً لا يتجزأ من العملية الأوروبية ، في الوقت الذي تظل فيه الرغبة في ضمانات الحدود قائمة ، رغم أن المطلب السوفيتي الاساس يتمثل بتحديد ألمانيا بأكملها ، على الرغم من عدم تخلي موسكو عنه رسمياً بشكل كامل ، لاسيما إن الاقتراحات الجديدة من الاتحاد السوفيتي تؤكد على ان معاهدة السلام فقط هي التي يمكن أن تحدد وضع ألمانيا في أوروبا ، وان تلك الاقتراحات تسمح باستنتاج مفاده أن القيادة السوفيتية لم تتوصل بعد إلى موقف نهائي من مسألة تحييد المانيا (٧٧) .

وعن المخاوف الامنية للدول الغربية من اعادة توحيد المانيا ، فقد بينت وزارة الخارجية النمساوية ان موقف الولايات المتحدة الأمريكية يعد الأكثر إيجابية تجاه الوحدة الألمانية من بين مواقف الدول الغربية الاخرى ، وان اهتمامها الرئيسي هو الدمج القوي لألمانيا الموحدة في حلف شمال الأطلسي ، وعلى النقيض من موقف بريطانيا وفرنسا ، فقد تراجعت المخاوف الامريكية بشأن هيمنة ألمانيا على أوروبا في المستقبل ، أو العواقب السلبية التي قد تترتب على عملية التكامل مع الاتحاد الأوروبي . اما بالنسبة لبريطانيا ، فقد اوضحت وزارة الخارجية النمساوية ان هناك تغير واضح في الموقف البريطاني في مواجهة هذا التطور الحتمي بشأن اعادة توحيد المانيا ، رغم تحذيرات رئيسة الوزراء تاتشر من المضي قدماً بسرعة كبيرة باتجاه اعادة التوحيد ، لان بريطانيا تعتقد بأن يكون لها رأي في عملية التوحيد باعتبارها من الدول المنتصر في الحرب العالمية الثانية ، خاصة ان لدى

بريطانيا مخاوف غير معلنة من الهيمنة الألمانية على أوروبا ، فضلا عن مطالبتها بالاعتراف بالحدود الغربية لبولندا ، ورفضها لتحديد ألمانيا . وبقدر تعلق الامر بالمخاوف الفرنسية من اعادة توحيد المانيا ، فقد اوضحت وزارة الخارجية النمساوية ان فرنسا كانت هي الاخرى لديها مخاوف من أن تؤدي عملية التوحيد إلى إبطاء عملية التكامل في الاتحاد الأوروبي ، لاسيما أن جمهورية ألمانيا الاتحادية كانت تعطي أولوية أكبر مما ينبغي لعملية التوحيد ، وبينت ان الرئيس الفرنسي ميتران اقترح تنسيق إنشاء الاتحاد النقدي للاتحاد الأوروبي مع إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي الألماني ، والإصرار على أن يكون لفرنسا رأي في عملية توحيد ألمانيا لتجنب الهيمنة الألمانية على أوروبا ، فضلا عن مطالبتها بالاعتراف بالحدود الغربية لبولندا من جهة ، ورفضها لتحديد ألمانيا من جهة اخرى (٧٨) .

وعلى الجانب الاقتصادي لألمانيا الموحدة ، فقد بينت وزارة الخارجية النمساوية ان مستشار جمهورية المانيا الاتحادية كول اشار في إعلان حكومته الصادر في ١٥ شباط ١٩٩٠ إلى أن القوة الاقتصادية لجمهورية ألمانيا الديمقراطية - حوالي ربع السكان وثلث النطاق الجغرافي لجمهورية ألمانيا الديمقراطية - تتوافق تقريباً مع القوة الاقتصادية لجمهورية المانيا الاتحادية بشكل متوسطة الحجم ، ووضحت ان مما يدل على ذلك ان ولاية هيسن تتوافق فيها الأصول المالية التي تم إنشاؤها حديثاً في عام واحد تقريباً مع الادخار الكامل لجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وانه اذا كان من الممكن توجيه جزء فقط من صادرات رأس المال السنوية لجمهورية المانيا الاتحادية - ١٠٠ مليار مارك ألماني - إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية فإن هذا من شأنه أن يخلق بالفعل دوافع اقتصادية قوية للأخيرة لإعادة توحيد المانيا ، ورات انه على الرغم من الحاجة الهائلة لجمهورية ألمانيا الديمقراطية للحاق بالركب الاقتصادي - مقارنة بمعايير جمهورية المانيا الاتحادية ، فهي تفتقر على سبيل المثال إلى ٣.٦ مليون سيارة و٨ ملايين خط هاتف و٦٠٠ مليار مارك ألماني للمساحات السكنية - ، إلا أنه من الممكن إتقان استعادة اقتصاد جمهورية ألمانيا الديمقراطية في جمهورية المانيا الاتحادية ، لاسيما انه على المدى المتوسط فان الناتج القومي الإجمالي يفوق ١٠ أضعاف نظيره في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، واكدت على أن الاستثمارات الأجنبية الأخرى سوف تتدفق إلى الفضاء الاقتصادي الذي سيتم إعادة تشكيله وفقاً لمبادئ السوق . ومن أجل التكامل الاقتصادي بين الالمانيتين ، بينت وزارة الخارجية النمساوية أنه وفقاً لمراكز الأبحاث التابعة لجمهورية المانيا الاتحادية ، فإن الجمع بين رأس المال وخبرة جمهورية المانيا الاتحادية مع المعايير العالية للقوى العاملة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية يمكن أن يؤدي ذلك إلى " معجزة " اقتصادية ألمانية ثانية ، ورغم ان التزامات جمهورية ألمانيا الديمقراطية بشأن تسليم السلع الاستهلاكية إلى الاتحاد السوفيتي يمكن ان تشكل مشكلة اقتصادية خاصة ، الا ان جمهورية ألمانيا الاتحادية ألمحت إلى أنها مستعدة للوفاء بهذه الالتزامات في حالة توحيد ألمانيا (٧٩) .

ومما تجدر الإشارة اليه ، ان وزارة الخارجية النمساوية درست التطور المستقبلي المحتمل لإعادة توحيد ألمانيا ، ورات ان العمل بدا بالفعل في إنشاء الاتحاد الاقتصادي والنقدي بعد انتخابات جمهورية ألمانيا الديمقراطية في ١٨ آذار ١٩٩٠ ، لاسيما ان اللجان القائمة بدأت في التعامل مع أسس معينة ، وبينت ان من المقرر عقد قمة حول قضية توحيد ألمانيا في أبريل ١٩٩٠ ، والتي ستعامل مع العواقب على المجتمعات (٨٠) ، واتفقت القوى الأربع المنتصرة في الحرب العالمية الثانية والدولتين الألمانييتين على اساس صيغة اثنين زائد اربعة في مؤتمر " الأجواء المفتوحة " في أوتاوا في ١٤ شباط ١٩٩٠ على عقد مؤتمر - متوقع في ربيع عام ١٩٩٠ - (٨١) لمناقشة الجوانب الخارجية لتأسيس الوحدة الألمانية ، بما في ذلك المسائل المتعلقة بأمن الدول المجاورة ، وان من المقرر أن تبدأ على وجه السرعة اتصالات تحضيرية على مستوى المسؤولين الحكوميين ، وانه في هذه المرحلة تم التعبير ضمناً عن أن ترتيب الجوانب الداخلية للوحدة يجب أن يتم الاتفاق عليها بين الدولتين الألمانييتين ، وحينها يمكن تقديم نتائج مؤتمر اثنين زائد اربعة إلى قمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا للموافقة عليها (٨٢).

واستمرت وزارة الخارجية النمساوية بدراسة اخر التطورات في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، ومدى اثر تلك التطورات على إعادة توحيد ألمانيا . فعلى الصعيد الداخلي لألمانيا ، عدت النمسا ان نتيجة انتخابات جمهورية ألمانيا الديمقراطية في ١٨ اذار بمثابة تأييد لتوحيد ألمانيا سريعاً (٨٣) ، خاصة بعد ان بدأت المحادثات حول إنشاء الاتحاد الاقتصادي النقدي بين جمهورية ألمانيا الديمقراطية وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، والعمل على اتخاذ الخطوات القانونية الأولى في شهر ايار من اجل أن يدخل الاتحاد النقدي حيز التنفيذ في اب . ورات وزارة الخارجية النمساوية انه من اجل مواجهة هذا الارتباط الوشيك بين الدولتين الألمانييتين ، فان دول الاتحاد الأوروبي ، وخاصة فرنسا ، اخذت تسعى باتجاه تسريع وتيرة الاتحاد الاقتصادي والنقدي الأوروبي مع جمهورية ألمانيا الاتحادية ، على الرغم من صعوبة التكهن بمدى امكانية تحقيق هذه الأهداف في وقت واحد (٨٤) .

كذلك فقد درست وزارة الخارجية النمساوية الجوانب القانونية للوحدة الألمانية ، ورات انه وفقاً لقانونون بون الأساسي هناك طريقتان ممكنتان بشأن إعادة التوحيد ، وتتمثل الطريقة الأولى في " انضمام جمهورية ألمانيا الديمقراطية أو البلدان السابقة المستعادة التي تصبح أراضيها جزءاً من نطاق القانون الأساسي " ، والطريقة الثانية تتمثل في " دخول دستور جديد حيز التنفيذ لكل ألمانيا ، ويعني إنشاء موضوع جديد في القانون الدولي " . ومع ذلك ، حددت وزارة الخارجية النمساوية ان البديل الاخير قد يخلق مشكلة تتمثل في ضرورة إعادة التفاوض بشأن جميع المعاهدات الدولية لجمهورية ألمانيا الاتحادية أو على الأقل إعادة سنها ، لاسيما انه لا يزال من غير الواضح الإطار القانوني الدولي لتوحيد ألمانيا ، لان جمهورية ألمانيا الاتحادية ترفض إبرام معاهدة سلام رسمية ، خاصة بعد مرور ما يقرب من خمسة عقود على نهاية الحرب العالمية الثانية ، وما

يترتب على ذلك من ان تظل ألمانيا " ملوثة بوصمة المهزوم " وهي مشكلة نظرية تتعلق بالتعويضات ، وان المناقشات الجارية تتعلق بإعلان الحلفاء الأربعة حول إنهاء حقوقهم فيما يتعلق بألمانيا ككل ، أو التوصل إلى حل في إطار مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (٨٥) .

ومما تجدر الإشارة اليه ، ان وزارة الخارجية النمساوية اكدت على ان نتائج الانتخابات في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وآفاق الاتحاد الاقتصادي السريع مع جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ادت إلى انخفاض حاد في تدفق المهاجرين من جمهورية ألمانيا الديمقراطية من ٢٠٠٠ مهاجر يومياً إلى حوالي ١٠٠٠ مهاجر (٨٦)

اما على صعيد الجوانب الخارجية لإعادة توحيد ألمانيا ، فقد تطرقت وزارة الخارجية النمساوية الى مسؤولية القوى الأربع في اعادة توحيد ألمانيا بعد التطورات الاخيرة في جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وأشارت الى بدا مفاوضات اثنين زائد اربعة حول " الجوانب الخارجية للوحدة الألمانية " ، والتي تم الاتفاق عليها في أوتوا في ١٣ شباط ، وفي بون على مستوى المسؤولين في ١٤ اذار ١٩٩٠ ، وتمت مناقشة القضايا الإجرائية ، وتم وضع قائمة للمواضيع الآتية : قضايا الحدود ، والشؤون السياسية العسكرية ، ومسألة برلين ، وحقوق ومسؤوليات القوى الأربعة . وبينت وزارة الخارجية النمساوية ان من المقرر أن يعقد الاجتماع المقبل على مستوى المسؤولين في برلين الشرقية بعد تشكيل الحكومة الجديدة ، ومن المقرر عقد الاجتماع الأول على مستوى وزراء الخارجية في النصف الثاني من شهر نيسان ، وضرورة استكمال مفاوضات اثنين زائد اربعة بحلول الخريف على أبعد تقدير لتقديم نتائجها إلى قمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا (٨٧) .

وبقدر تعلق الامر بالجوانب السياسية والعسكرية لإعادة توحيد ألمانيا ، فقد اوضحت وزارة الخارجية النمساوية ان هناك اتفاق عام في الغرب على أن حلف شمال الأطلسي ينبغي أن لا يمتد إلى أراضي جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وذلك من قبيل عدم نشر وحدات حلف شمال الأطلسي فيها ، وموافقة جمهورية ألمانيا الديمقراطية على تمركز مؤقت للوحدات السوفيتية على أراضيها ، فضلاً عن ان هناك اتفاق في الغرب على ضرورة تغيير الدور الحالي لحلف شمال الاطلسي في مهام نزع السلاح وتحقيق الاستقرار ، وضرورة تقديم الخطوات الأولى في مجلس الحلف القادم (٨٨) . ومن جهة اخرى ، رات وزارة الخارجية النمساوية إن عضوية ألمانيا في الاتحاد الأوروبي ينبغي ان لا تعيق الزخم في تعميق التكامل في ذلك الاتحاد (٨٩) .

وحول مسألة الحدود الغربية - البولندية بعد اعادة توحيد ألمانيا ، اوضحت وزارة الخارجية النمساوية ان بولندا تطالب بالاعتراف النهائي بالحدود بين أودر - نايسه ، وانه ونظراً للدعم الواضح للموقف البولندي من الحلفاء الأربعة وخاصة فرنسا والضغوط الداخلية ، فقد قام مستشار جمهورية ألمانيا الاتحادية كول بتعديل موقفه السابق حول الاعتراف بألمانيا الموحدة فقط ، واعتمد البوندستاغ في بون قراراً في ٨ اذار ١٩٩٠ ، يقضي بضرورة قيام برلماني جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية - بعد تشكيل حكومة

جمهورية ألمانيا الديمقراطية - بإصدار بيانات متطابقة بشأن ضمان الحدود الغربية البولندية ، وينبغي بعد ذلك تأكيد ضمان الحدود من خلال عقد بين ألمانيا الموحدة وبولندا . وبينت وزارة الخارجية النمساوية ان بولندا وصفت نص هذا البيان بأنه غير مرض ، لأنه لا يحدد جغرافيا الحدود الغربية لبولندا ، وان الاخيرة تريد صياغة معاهدة ضمان الحدود مع الدولتين الألمانييتين والتوقيع عليها ومن ثم تصديقها من ألمانيا الموحدة ، هذا الى جانب ان بولندا ستشارك في مفاوضات اثنين زائد اربعة فيما يتعلق بقضايا الحدود . ورات وزارة الخارجية النمساوية انه من خلال المرونة في موقف جمهورية المانيا الاتحادية من قضية الحدود ، ومشاركة بولندا في مفاوضات اثنين زائد اربعة ، والأنشطة الإعلامية المكثفة لحكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية بعد اجراء أكثر من ٢٠ اتصالاً على أعلى مستوى أجراها المستشار كول منذ بداية العام ، فقد تم التغلب على " الانزعاج المؤقت " بشأن الحدود الالمانية خاصة في فرنسا وبريطانيا (٩٠) .

وبقدر تعلق الامر بتسوية مسألة برلين ، فقد رات وزارة الخارجية النمساوية ان تسوية تلك المسألة يمكن ان تتم من خلال إلغاء اتفاقية القوى الأربع بشأنها ، وذلك بعد اصدار إعلان سياسي مشترك من تلك القوى (٩١) .

وعن الاطار الزمني والاجراءات المحتملة لإعادة توحيد المانيا ، فقد صرحت حكومة جمهورية المانيا الاتحادية ان الاتحاد النقدي سيكون في منتصف عام ١٩٩٠ ، واستكمال اجتماعات اثنين زائد اربعة حتى خريف عام ١٩٩٠ ، وعرض النتائج في قمة مؤتمر الأمن والتعاون في أوروبا في تشرين الثاني ١٩٩٠ ، وإجراء انتخابات عموم ألمانيا في النصف الثاني من عام ١٩٩١ ، والاندماج القانوني لألمانيا الموحدة في الاتحاد الأوروبي حتى نهاية عام ١٩٩٢ ، والانتقال إلى برلين سيكون على مراحل أولاً للرئيس الاتحادي ، وفي البداية فقط الاجتماعات الحكومية العرضية في برلين (٩٢) .

وفي ظل المتغيرات الدولية التي حددتها النمسا ، ونتائج انتخابات جمهورية المانيا الديمقراطية في اذار ١٩٩٠ ، والتي فهمت على أنها استفتاء على توحيد ألمانيا ، أصبح الموقف النمساوي " عتيقاً " إلى حد ما . ومن ثم ، فإن مناقشة التصورات الدبلوماسية النمساوية لعملية اثنين زائد أربعة أو غيرها من الأمور بشكل مفصل لن يكون لها معنى في هذا السياق . وعلى الرغم من ان الاشهر الأخيرة من علاقة النمسا مع جمهورية المانيا الديمقراطية شهدت تطورا واضحا في اطار العلاقات المالية بين النمسا وجمهورية المانيا الديمقراطية ، والزيارات المتبادلة بين البلدين مثال زيارة رئيس وزراء آخر لجمهورية المانيا الديمقراطية ، لوثار دي مازيير Lothar de Mazière إلى النمسا في تموز ١٩٩٠ ، لانه بدلاً من مناقشة هذه العلاقة " الحماسية " بين النمسا وجمهورية المانيا الديمقراطية ، فقد تركزت المناقشات في على اهمية تقديم بعض الملاحظات حول كيفية تأثير توحيد ألمانيا على طموحات النمسا في الانضمام إلى المجموعة الأوروبية (٩٣) .

ومن هنا ، قام المستشار النمساوي فرانيتسكي بتعديل موقفه تدريجياً من اعادة توحيد ألمانيا ، ورحب بحرارة بإعادة التوحيد ، فقد ادرك أن النمسا ستحتاج إلى دعم ألمانيا الموحدة لتصبح عضواً في المفوضية الأوروبية ، لاسيما بعد اعادة التحالف بين المحافظين والاشتراكيين إلى السلطة في النمسا عام ١٩٨٧ ، وتحول السياسة النمساوية مرة أخرى باتجاه التركيز بشكل أكبر على التكامل الأوروبي ، والسعي للحصول على العضوية الكاملة في الجماعة الأوروبية ، خاصة بعد التغييرات التي طرأت على القانون الأوروبي الموحد الصادر عن المفوضية الأوروبية ، وبرنامج السوق الداخلية ، وانحسار الحرب الباردة<sup>(٩٤)</sup> ، فضلاً عن الضغوط المحلية الناشئة عن الأزمة المتصاعدة في الصناعات المؤممة . والواقع ، إن سياسة النمسا بشأن دعم التكامل الاوربي التي انتهجتها بدء من عام ١٩٨٩ والأعوام التالية ، كان بسبب التهديد بالإقصاء خلال خمسينيات وستينيات القرن العشرين ، ولم يكن التغيير في السياسة النمساوية ظرفياً ، بل حدث في مدة انتقالية ، وما اعقب ذلك من محاولات للتعامل بشكل منفرد مع طلب الانضمام إلى الاتحاد الأوروبي في السابع عشر من تموز ١٩٨٩ ، وعلى الرغم من ان الطلب النمساوي قوبل إلى حد كبير بتعاطف ، ولكن لم تكن هناك خريطة طريق ملموسة حتى تلك المدة تساعد النمسا على الانضمام للاتحاد الأوروبي ، لاسيما بعد الترويج لفكرة ان النمسا هي من بلدان أوروبا الوسطى لسنوات ، ولكن على خلفية ثورات عام ١٩٨٩ ومسألة التكامل الأوروبي ، لم ترغب النمسا بأن ينظر إليها على أنها جزء من شرق ووسط أوروبا - على الرغم من كونها محايدة - ، ولكن يتعين النظر إليها كجزء لا يتجزأ من الغرب<sup>(٩٥)</sup> .

وعندما تمت مناقشة العلاقة الوثيقة بين جمهورية ألمانيا الديمقراطية والمفوضية الأوروبية بعد سقوط جدار برلين ، تابع الدبلوماسيون النمساويون هذه التطورات بعين الريبة ، وسرعان ما تجاوزت الأحداث والعمليات التي أدت إلى توحيد ألمانيا أي اعتبارات في هذا الاتجاه . وبحلول نيسان ١٩٩٠ ، وفي سياق المفاوضات الدبلوماسية رفيعة المستوى ، أظهرت جمهورية ألمانيا الاتحادية ثقتها في موقف النمسا تجاه توحيد ألمانيا ، وأكدت للنمسا على دعم ألمانيا لطموحات البلاد في الاتحاد الأوروبي<sup>(٩٦)</sup> . وعلى الرغم من ان فرنسا كانت واحدة من أقوى المعارضين للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي ، الا إن الرئيس الفرنسي ميتران وافق في النهاية على انضمام دولة ألمانية أخرى إلى الاتحاد . وفي اطار الجولة الترويجية بشأن انضمام النمسا للمفوضية الأوروبية ، زار المستشار النمساوي فرانيتسكي فرنسا في ٧ ايار ١٩٩٠ ، والتقى مع الرئيس الفرنسي ميتران ، وعلى الرغم من التغلب على الخلافات بين فرنسا وجمهورية ألمانيا الاتحادية بشأن اعادة توحيد ألمانيا ، فقد ركزت المحادثات بين المستشار فرانيتسكي والرئيس الفرنسي على التكامل الأوروبي فقط<sup>(٩٧)</sup> . والتقى المستشار فرانيتسكي في ٨ ايار مع رئيسة الوزراء البريطانية تاتشر ، وتطرقت الاخيرة في محادثاتها مع المستشار إلى المسألة الألمانية ، واتفقت معه على أن حكومة جمهورية ألمانيا الاتحادية قللت من

أهمية المهام المطروحة بشأن ألمانيا الموحدة ، وخاصة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي ، رغم احتفاظ فرانكسكي وتاتشر بقدر معين من الشك المبرر في هذا الصدد (٩٨) .

ومهما يكن من امر ، فقد سقط العائق الأخير أمام إعادة توحيد ألمانيا في تموز ١٩٩٠ ، عندما أقنع المستشار الاتحادي كول الرئيس السوفيتي جورباتشوف بالتخلي عن اعتراضاته على ألمانيا الموحدة داخل حلف شمال الاطلسي مقابل مساعدات مالية ألمانية غربية كبيرة للاتحاد السوفياتي ، وتم التصديق على معاهدة التوحيد من البوندستاغ ومجلس الشعب في ايلول ، ودخلت حيز التنفيذ في ٣ تشرين الثاني ١٩٩٠ (٩٩) . وقد دعمت ألمانيا الموحدة دون قيد أو شرط تقريبا مفاوضات النمسا للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي للمدة ما بين ١٩٩٣-١٩٩٤ (١٠٠) . ومع انتهاء الصراع بين الشرق والغرب ، وبعد أن تخلى الرئيس السوفيتي جورباتشوف عن المعارضة السوفييتية لطموحات النمسا في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي ، سنحت الفرصة للنمسا للحصول على العضوية الكاملة . وفي النهاية ، وبسبب التغيرات داخل المفوضية الأوروبية نفسها ، استغرق الأمر عدة سنوات أخرى للتفاوض على الاتفاقية مع المفوضية الأوروبية ، وبعد استفتاء إيجابي بأغلبية ساحقة من اعضاء المفوضية الأوروبية في عام ١٩٩٤ ، انضمت النمسا أخيرا إلى الاتحاد الأوروبي في عام ١٩٩٥ (١٠١) .

الخاتمة

توصل البحث الى عدد من الاستنتاجات يمكن اجمالها بالنقاط الآتية :

١- اتفقت الدول المنتصرة في الحرب العالمية الثانية - الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا والاتحاد السوفيتي - على تقسيم ألمانيا للحفاظ على السلام والامن الدوليين ، وادى عدم تشكيل حكومة ألمانية مركزية الى تكريس التقسيم ، فأُسست جمهورية ألمانيا الاتحادية في ايار ١٩٤٩ ، وتحالفت مع الدول الغربية - الولايات المتحدة الامريكية وبريطانيا وفرنسا - وأصبحت دولة رأسمالية غربية ، وتأسست جمهورية ألمانيا الديمقراطية في تشرين الثاني ١٩٤٩ ، وتحالفت مع الاتحاد السوفيتي وأصبحت دولة شيوعية شرقية .

٢- كانت الدول الغربية تعد ان إعادة توحيد ألمانيا هو حق مشروع للشعب الألماني ، لكنها كانت تقيم فرصة إعادة التوحيد بتحفظ كبير ، وان تكون في اطار الحفاظ على الاستقرار الاوربي . وكان الاتحاد السوفيتي يسعى باتجاه الحفاظ على الوضع الراهن في أوروبا في مرحلة ما بعد الحرب العالمية الثانية ، ولم يتم - حتى تلك المدة - إعادة التفكير في موسكو حول مسألة إعادة توحيد ألمانيا .

٣- كانت النمسا تدعم حق تقرير المصير للدولتين الألمانيةين بشأن إعادة التوحيد دون قيود ، ولكن يتعين عدم تعريض عملية الانفراج والسلام في أوروبا للخطر في حال أي تغيير في العلاقات الألمانية -

الألمانية . وسعت النمسا لتحسين علاقاتها الاقتصادية مع جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، وإيجاد قواعد واضحة لحماية الاستثمار والمشاريع المشتركة لتحقيق نوعية جديدة من العلاقات ، والتي تمثل بالنسبة للنمسا نوعاً من التوازن في علاقتها مع جمهورية ألمانيا الاتحادية .

٤- كانت وتيرة إعادة توحيد ألمانيا تتصاعد بشكل واضح ، لاسيما بعد التطورات السياسية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية في تشرين الاول ١٩٨٩ ، وسقوط جدار برلين في تشرين الثاني من العام نفسه ، وان موافقة الاتحاد السوفيتي على إعادة توحيد ألمانيا من حيث المبدأ جعل النمسا تجري تقييم شامل لمسألة الوحدة الألمانية في عام ١٩٩٠ . لاسيما بعد ان أصبح تأسيس الوحدة الألمانية أحد أهم موضوعات السياسة الدولية ، وتركيز النمسا على تأثير توحيد ألمانيا على طموحات النمسا في الانضمام إلى المجموعة الأوروبية .

٥- ان تخلي الاتحاد السوفيتي عن معارضة طموحات النمسا في الحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي ، اتاح الفرصة امامها للحصول على العضوية الكاملة في الاتحاد ، وبدأت الحكومة النمساوية بدعم التكامل الاوربي للمدة من ١٩٩١ - ١٩٩٤ . ومن جانبها ، دعمت ألمانيا الموحدة مفاوضات النمسا للحصول على عضوية الاتحاد الأوروبي ، وانضمت النمسا أخيراً إلى الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥ .

الهوامش :

(١) عقد اجتماع رئيس الولايات المتحدة الأمريكية فرانكلين روزفلت ورئيس الوزراء البريطاني وينستون تشرشل ورئيس الاتحاد السوفيتي جوزيف ستالين في يالطا في شبه جزيرة القرم للمدة من ٤ - ١١ شباط ١٩٤٥ . لمزيد من الاطلاع ينظر : Protocol of : Cited in: United States Department Proceedings of the Crimea (Yalta) Conference, February 11, 1945 of State. Documents on Germany, 1944-1985, Publication 9446, Washington, D. C.: Government Printing office, ( Hereafter Will Be Cited as: D.G. ). pp.10-12

(٢) انعقد مؤتمر بوتسدام في قصر سيسيلينهوف في بوتسدام للمدة من ١٧ تموز - ٣ اب ١٩٤٥ ، وشارك فيها ممثلون عن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا والاتحاد السوفيتي . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Protocol of the Proceedings of the Berlin (Potsdam) Conference, August 1, 1945 . Cited in: D.G., PP. 54-65

حيدر عبد الجليل الحربية ، مؤتمر بوتسدام والقضية الألمانية ١٩٤٥ - ١٩٥٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية التربية ، ٢٠٠٥ .

(٣) رسمت قوات الحلفاء في نهاية الحرب العالمية الثانية الحدود البولندية - الألمانية ، ونقلت جزءاً كبيراً من الأراضي الألمانية إلى بولندا ، وكانت موضع خلاف بين الدول الغربية والاتحاد السوفيتي ، ولم يتم التوصل إلى قرار بشأن الحدود الألمانية - البولندية في مؤتمر يالطا في شباط ١٩٤٥ . وبحلول الوقت الذي اجتمع فيه قادة الحلفاء مرة أخرى في مؤتمر بوتسدام للمدة من تموز - اب ١٩٤٥ ، احتلت القوات السوفيتية جميع الأراضي الواقعة شرق خط أودر- نايسه ، ونقلت السلطات السوفيتية إدارة تلك الأراضي إلى الحكومة البولندية المؤقتة الموالية للسوفييت . وعلى الرغم من أن الولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا احتجتا بشدة على هذا الإجراء الأحادي الجانب ، لكنهم تركوا رسم الحدود النهائية البولندية - الألمانية ليتم تحديدها في مؤتمر السلام . وقد وقعت ألمانيا الشرقية معاهدة مع بولندا في ٦ تموز ١٩٥٠ ، اعترفت فيها بخط أودر- نايسه كحدودها الشرقية الدائمة . ومع ذلك ، أصرت ألمانيا الغربية على أن خط الحدود كان مجرد حدود إدارية مؤقتة ويجب ان يخضع للمراجعة بموجب معاهدة السلام النهائية ، واستمرت ألمانيا الغربية في رفض الاعتراف بالخط حتى عام ١٩٧٠ . ووقعت حكومة ألمانيا الغربية التي كانت تسعى جاهدة لعدة سنوات لتحسين علاقاتها مع دول أوروبا الشرقية على معاهدات مع الاتحاد السوفيتي في ١٢ اب ١٩٧٠ وبولندا في ٧ كانون الاول ١٩٧٠ ، تعترف بخط أودر- نايسه



باعتباره حدود بولندا الشرعية التي لا يجوز انتهاكها . وقد تم تأكيد هذا الاعتراف في المفاوضات التي أدت إلى إعادة توحيد ألمانيا في عام ١٩٩٠ . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Debra J. Allen , The Oder-Neisse Line: The United States, Poland, and Germany in the Cold War , Praeger Publishers Inc (30 July 2003) .

(٤) لمزيد من الاطلاع عن تقسيم ألمانيا ، وتقسيم برلين ، وتأسيس جمهورية ألمانيا الاتحادية في ايار ١٩٤٩ ، وتأسيس جمهورية ألمانيا الديمقراطية في تشرين الثاني ١٩٤٩ ينظر :

نوفل كاظم مهوس ، ازمة برلين واثرها في العلاقات الامريكية – السوفيتية ١٩٥٨ – ١٩٦١ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠١٢ ، ص ١-٥٢

(٥) حلت اتفاقية العلاقات بين الدول الغربية وجمهورية ألمانيا الاتحادية الموقعة في ٢٦ ايار ١٩٥٢ محل قانون الاحتلال السابق ، وألزمت الموقعين على هذه الاتفاقية بالعمل على توحيد ألمانيا والتسوية السلمية لألمانيا ككل . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Bracketed Note on the Bonn and Paris Agreements of May 26, and May 27, 1952, Cited in: D.G., P. 379.

وخضعت المعاهدة لعدة تغييرات منها بروتوكول إنهاء نظام الاحتلال في ٢٣ تشرين الاول ١٩٥٤ ، ودخلت حيز التنفيذ في نسختها النهائية بعد انضمام جمهورية ألمانيا الاتحادية إلى حلف شمال الأطلسي في ٥ ايار ١٩٥٥ . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Convention on Relations Between the Three Powers and the Federal Republic of Germany, May 26, 1952, as Amended by Schedule of the Protocol of Termination of the Occupation Regime in Germany, Singed at Paris, October 23, 1954, Cited in: D. G., PP. 425-430.

(٦) تنص النسخة الأصلية على ما يأتي : تحتفظ الدول الغربية في ضوء الوضع الدولي بالحقوق التي مارستها أو احتفظت بها حتى الآن ، فيما يتعلق بـ ( أ ) تمركز القوات المسلحة في ألمانيا وحماية أمنها ، ( ب ) برلين ، ( ج ) ألمانيا ككل ، بما في ذلك توحيد ألمانيا ، والتسوية السلمية . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Agreement Between France, the United Kingdom, and the United States on the Exercise of Retained Rights in Germany, Singed at Paris, October 23, 1954, Cited in: D.G., PP. 431-432.

(٧) Johann Plattner, Austrian Foreign Ministry, 'Debate on German Reunification; Information and Language Regime', November 10, 1989 . cited in : Woodrow Wilson International center for scholars ( Cold war International history project ) , Austria and German Unification , cited in : <https://digitalarchive.wilsoncenter.org> , ( Hereafter Will Be Cited as : CWIHP )

(٨) وقعت معاهدة روما المنشئة للجماعة الاقتصادية الأوروبية والجماعة الأوروبية للطاقة الذرية – يوراتوم - من ممثلي حكومات بلجيكا وهولندا ولوكسمبورغ وألمانيا الغربية وفرنسا وإيطاليا في ٢٥ اذار ١٩٥٧ . لمزيد من الاطلاع ينظر :

From Eastleach Books, Newbury, BER, United Kingdom, Treaty Establishing The European Economic Community Rome, 25th March 1957, 1st edition, HMSO , 1962 .

(٩) وقعت معاهدة أساس العلاقات بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ، والمعروفة أيضاً باسم " المعاهدة الأساسية " في ٢١ كانون الاول ١٩٧٢ . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Treaty on the Basis of Relations Between the Federal Republic of Germany and the German Democratic Republic and Supplementary Documents, Signed at Berlin, December 21, 1972 . Cited in: D.G., PP. 1215-1231

(١٠) Johann Plattner, Austrian Foreign Ministry, 'Debate on German Reunification; Information and Language Regime', November 10, 1989. cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(١١) لمزيد من الاطلاع عن حكم المحكمة الدستورية الاتحادية بشأن معاهدة أساس العلاقات بين جمهورية ألمانيا الاتحادية وجمهورية ألمانيا الديمقراطية ٣١ تموز ١٩٧٣ ينظر :

Bracketed Note on the Federal Constitutional Court's Decision Concerning the Treaty on the Basis of Relations Between the Federal Republic of Germany and the German Democratic Republic, July 31, 1973 . Cited in : D.G., PP.1248-1249

(١٢) قررت المحكمة الدستورية الاتحادية في ٧ تموز ١٩٧٥ أن معاهدة موسكو ، مثل معاهدة وارسو ، لا تحول دون التوصل لتسوية سلمية ولا توفر أي أساس قانوني للحدود القائمة . اما بالنسبة للمسؤولية العامة للقوى الأربع تجاه ألمانيا ككل ، فان حكومة جمهورية

المانيا الاتحادية لم يكن بإمكانها المطالبة بالوضع الإقليمي لألمانيا ، مما يحول دون التوصل إلى تسوية سلمية . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Johann Plattner, Austrian Foreign Ministry, 'Debate on German Reunification; Information and Language Regime', November 10, 1989, note ( 11 ) . cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(١٣) في ٧ تشرين الاول ١٩٧٤ ، تم تغيير دستور جمهورية ألمانيا الديمقراطية في نسخة المادة الأولى من عام ١٩٦٨ التي تنص على " أن جمهورية ألمانيا الديمقراطية هي دولة اشتراكية للأمة الألمانية " ، تغيرت في عام ١٩٧٤ إلى " ان جمهورية ألمانيا الديمقراطية هي دولة اشتراكية للعمال والمزارعين " . بالإضافة إلى ذلك ، تم اختصار المادة ٨ وحذفت عبارة " ان جمهورية ألمانيا الديمقراطية ومواطنيها يسعون جاهدين للتغلب على تقسيم ألمانيا الذي فرضته عليها إمبريالية الأمة الألمانية ، ومن أجل التقارب التدريجي بين الدولتين الألمانييتين حتى توحيدهما على أساس الديمقراطية والاشتراكية " . وهكذا ، تخلى الحزب الاشتراكي الديمقراطي عن الأمة الألمانية وإعادة توحيدها . لمزيد من الاطلاع عن دستور جمهورية ألمانيا الديمقراطية الصادر في ٦ نيسان ١٩٦٨ ، ونسخة الدستور الصادرة في ٧ تشرين الاول ١٩٧٤ ينظر :

<http://www.documentarchiv.de/ddr/verfddr.html> ( last accessed 18 August 2015 ) .

(١٤) Johann Plattner, Austrian Foreign Ministry, 'Debate on German Reunification; Information and Language Regime', November 10, 1989 .cited in: CWIHP., Austria and German Unification

(١٥) ibid.

(١٦) هانز ديتريش جينشر: ولد في المانيا في ٢١ اذار ١٩٢٧ ، جند في القوات المسلحة الألمانية خلال الحرب العالمية الثانية ، وكان أسير حرب في نهاية الحرب ، وبعد إطلاق سراحه استقر في ألمانيا الشرقية ، ودرس القانون والاقتصاد في جامعات هالي ولايبزيغ ، وأصبح محامياً عام ١٩٤٩ . هرب إلى ألمانيا الغربية عام ١٩٥٢ ، وانضم إلى نقابة المحامين ، والحزب الديمقراطي الحر . انتخب عضواً في البوندستاغ نائباً عن شمال الراين - وستفاليا عام ١٩٦٥ ، وأصبح وزيراً للداخلية عام ١٩٦٩ ، وأصبح رئيساً للحزب الديمقراطي الحر للمدة من ١٩٧٤-١٩٨٥ ، ووزيراً الخارجية للمدة من ١٩٧٤-١٩٩٢ . أصبح أول وزير خارجية لألمانيا الموحدة عام ١٩٩٠ . استقال من مجلس الوزراء في عام ١٩٩٢ ، لكنه ظل عضواً في البوندستاغ حتى تقاعده في عام ١٩٩٨ . توفي في ٣١ اذار ٢٠١٦ . لمزيد من الاطلاع ينظر :

<https://www.britannica.com/biography/Hans-Dietrich-Genscher>

(١٧) هيلموت كول : ولد في المانيا في ٣ ابريل ١٩٣٠ ، عمل في المنظمات الشبابية التابعة للاتحاد الديمقراطي المسيحي عام ١٩٤٧ ، حصل على الدكتوراه في العلوم السياسية من جامعة هايدلبرغ عام ١٩٥٨ ، وأصبح عضواً في المجلس التشريعي لولاية راينلاند بالاتينات عام ١٩٥٩ ، ورئيس وزراء الولاية عام ١٩٦٩ ، وأصبح نائباً لرئيس الاتحاد الديمقراطي المسيحي عام ١٩٦٩ ، ورئيساً للحزب عام ١٩٧٣ . شغل منصب مستشار ألمانيا الغربية للمدة من ١٩٨٢ - ١٩٩٠ . قاد الحملة نحو التحول السريع لا عادة توحيد المانيا ، وأصبح مستشار المانيا الموحدة للمدة من ١٩٩٠ - ١٩٩٨ . توفي في ١٦ حزيران ٢٠١٧ . لمزيد من الاطلاع ينظر :

<https://www.britannica.com/place/West-Germany>

(١٨) من خلال معاهدة وارسو الموقعة في ٧ كانون الاول ١٩٧٠ ، اعترفت جمهورية ألمانيا الاتحادية بخط أودر- نايسه ، والتزمت جميع حكومات جمهورية المانيا الاتحادية منذ ذلك الحين بالموقف القانوني الذي مفاده أن حكومة ألمانيا المنتخبة بحرية ككل هي وحدها القادرة على اتخاذ القرار النهائي بشأن الحدود الألمانية الشرقية . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Treaty Between the Federal Republic of Germany and Poland Concerning the Basis for Normalizing Their Mutual Relations, Signed at Warsaw, December 7, 1970. cited in : D.G.,PP.1125-1127

(١٩) Johann Plattner, Austrian Foreign Ministry, 'Debate on German Reunification; Information and Language Regime', November 10, 1989 .cited in: CWIHP., Austria and German Unification

(٢٠) ميخائيل جورباتشوف : ولد في روسيا في الثاني من اذار ١٩٣١ ، انضم الى رابطة الشباب الشيوعي عام ١٩٤٦ ، وتخرج من كلية الحقوق بجامعة موسكو عام ١٩٥٥ ، وأصبح عضواً في الحزب الشيوعي ، والسكرتير الأول للجنة الحزب الإقليمية عام ١٩٧٠ ، وعضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفيتي عام ١٩٧١ ، وسكرتيراً للزراعة في الحزب عام ١٩٧٨ ، وحصل على عضوية المكتب السياسي عام ١٩٨٠ ، وأميناً عاماً للحزب الشيوعي السوفيتي للمدة من ١٩٨٥ - ١٩٩١ ، ورئيساً للاتحاد السوفيتي للمدة من ١٩٩٠ - ١٩٩١ . أدت جهوده لإضفاء الطابع الديمقراطي على النظام السياسي في بلاده وتحقيق اللامركزية في اقتصادها إلى سقوط الشيوعية وتفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ ، ويرجع ذلك إلى أنه أنهى هيمنة الاتحاد السوفيتي بعد الحرب على أوروبا الشرقية . لمزيد من الاطلاع ينظر :

<https://www.britannica.com/biography/Mikhail-Gorbachev>

(٢١) ادوارد شيفرنادزه : ولد في جورجيا في ٢٥ كانون الثاني ١٩٢٨ ، أصبح السكرتير الأول للجنة رابطة الشباب الشيوعي المركزية في جورجيا للمدة من ١٩٥٧-١٩٦١ ، وتولى مسؤولية الشرطة الجورجية للمدة من ١٩٦٥-١٩٧٢ ، وأصبح السكرتير الأول للجنة المركزية للحزب الشيوعي الجورجي عام ١٩٧٢ ، وعضوا في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي للاتحاد السوفياتي عام ١٩٧٦ ، وعضو مرشح للمكتب السياسي عام ١٩٧٨ ، وعضو في المكتب السياسي الحاكم ووزيرا للخارجية عام ١٩٨٥ . استقال فجأة في كانون الأول ١٩٩٠ ، احتجاجاً على النفوذ المتزايد للأعضاء المناهضين للإصلاح في حكومة جورباتشوف ، عاد لمدة وجيزة كوزير للخارجية السوفيتية للمدة من ١٩ تشرين الثاني - ٢٥ كانون الأول ١٩٩١ . وبعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ ، أصبح رئيساً لجورجيا للمدة من ١٩٩٢-٢٠٠٣ . توفي في ٧ تموز ٢٠١٤ . لمزيد من الاطلاع ينظر :

<https://www.britannica.com/biography/Eduard-Shevardnadze>

(٢٢) لمزيد من الاطلاع عن اتفاقية القوى الأربعة بشأن برلين - مع الملاحق الأول والثاني والثالث والخامس - في ٣ ايلول ١٩٧١ ينظر :

Statement of the Government of the Federal Republic of Germany on the Quadripartite Agreement, September 3, 1971. cited in : D.G., PP.1151-1153

(23) Johann Plattner, Austrian Foreign Ministry, 'Debate on German Reunification; Information and Language Regime', November 10, 1989.cited in : CWIHP., Austria and German Unification

(٢٤) فرانسوا ميتران : ولد في فرنسا في ٢٦ تشرين الأول ١٩١٦ ، درس القانون والعلوم السياسية في باريس ، وعند اندلاع الحرب العالمية الثانية ، تم تجنيده في سلاح المشاة ، وأسر من الألمان في حزيران ١٩٤٠ ، وهرب من احد معسكرات الاعتقال في أواخر عام ١٩٤١ ، وعمل مع حكومة فيشي المتعاونة مع ألمانيا . أصبح وزيرا في حكومة الجمهورية الرابعة عام ١٩٤٧ ، وتولى مناصب وزارية في احدى عشر حكومة قصيرة الأمد في الجمهورية الرابعة . عارض نظام شارل ديغول منذ عام ١٩٥٨ ، وانتخب سكرتيرا أول للحزب الاشتراكي عام ١٩٧١ . أصبح رئيسا لفرنسا للمدة من ١٩٨١-١٩٩٥ ، وكان أول اشتراكي يتولى هذا المنصب ، وقاد بلاده إلى التكامل السياسي والاقتصادي مع أوروبا الغربية . توفي في ٨ كانون الثاني ١٩٩٦ . لمزيد من الاطلاع ينظر :

<https://www.britannica.com/biography/Francois-Mitterrand>

(25) Johann Plattner, Austrian Foreign Ministry, 'Debate on German Reunification; Information and Language Regime', November 10, 1989 .cited in: CWIHP., Austria and German Unification

(26) ibid.

(٢٧) احتلت ألمانيا النمسا عام ١٩٣٨ ، وضمت الى الرايخ الألماني عام ١٩٤٠ ، وحررتها القوات الأمريكية والسوفيتية في عام ١٩٤٥ ، وقسمت الى خمس مناطق محتلة : منطقة الاحتلال الفرنسية وتشمل فورارلبرج وتيرول ، ومنطقة احتلال امريكية وتشمل سالزبورج وغرب النمسا العليا ، ومنطقة احتلال سوفيتية وتشمل شرق النمسا العليا والنمسا السفلى وبرجنلاند ، ومنطقة احتلال بريطانية وتشمل كرينيثيا وستريا ، اما فينا - العاصمة - فكانت تحت الاحتلال المشترك للدول الأربع . وعلى الرغم من الاعتراف بالنمسا رسمياً عام ١٩٤٦ ، الا انه لم يتم التوقيع على معاهدة الصلح معها بسبب الخلافات الأساسية بين الاتحاد السوفيتي والدول الغربية حول مسألة التعويضات . وقد تولت الحكم في النمسا وزارة ائتلافية كاثوليكية اشتراكية عام ١٩٥١ . وفي مؤتمر الاربعة في برلين عام ١٩٥٤ ، لم يتوصل الى شيء بشأن النمسا ، لأن الاتحاد السوفيتي كان يريد جلاء الجيوش المرابطة في النمسا حتى عقد معاهدة السلام مع ألمانيا ، واقترح السوفيت معاهدة امن جماعي تبعد في الواقع الولايات المتحدة الأمريكية ، وانتهى الأمر بتوقيع معاهدة الصلح مع الاتحاد السوفيتي والغرب ، واعلان حياد النمسا ، والجلاء عنها في عام ١٩٥٥ . لمزيد من الاطلاع على القضية النمساوية للمدة من ١٩٤٥ - ١٩٥٥ ينظر :

Bader, William B., Austria Between East and West (1945-1955), Stanford University Press, 1966, PP., 1-250 .

تحسين علي حسين ، سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه القضية النمساوية ١٩٤٥ - ١٩٥٥ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، ٢٠١٧ .

(28) Johann Plattner, Austrian Foreign Ministry, 'Debate on German Reunification; Information and Language Regime', November 10, 1989.cited in: CWIHP., Austria and German Unification

(29) Analysis by Envoy Thomas Nowotny, 'The Specter of German Reunification' September 19, 1989 . cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(٣٠) يمثل الاتحاد الأوروبي واحداً من سلسلة من الجهود الرامية إلى تحقيق التكامل الأوروبي منذ الحرب العالمية الثانية ، وبعد نهاية الحرب ، سعت العديد من دول أوروبا الغربية إلى توثيق العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لتحقيق النمو الاقتصادي والأمن العسكري ، وتعزيز المصالحة الدائمة بين فرنسا وألمانيا . وتم إنشاء الاتحاد الأوروبي بموجب معاهدة ماستريخت المعروفة رسمياً باسم معاهدة الاتحاد الأوروبي ، والتي تم التوقيع عليها في ٧ شباط ١٩٩٢ ، ودخلت حيز التنفيذ في الأول من تشرين الثاني عام ١٩٩٣

. وكانت المعاهدة مصممة لتعزيز التكامل السياسي والاقتصادي الأوروبي من خلال إنشاء عملة موحدة - اليورو - ، وسياسة خارجية وأمنية موحدة ، ومواطنة مشتركة في الحقوق ، وتعزيز التعاون في مجالات الهجرة واللجوء والشؤون القضائية . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Charles River Editors, The European Union: The History of the Political and Economic Union of Europe's Nations after World War II Paperback – Large Print, April 28, 2020 .

(31) Analysis by Envoy Thomas Nowotny, 'The Specter of German Reunification' September 19, 1989 . cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(32) حلف شمال الأطلسي : اسس الحلف في عام ١٩٤٩ بناء على معاهدة شمال الأطلسي التي تم التوقيع عليها في واشنطن في العام نفسه ، واتخذ الحلف من بروكسل عاصمة بلجيكا مقرا لقيادته . وكان دور الحلف في مدة التأسيس تولى مهمة الدفاع عن أوروبا الغربية ضد الاتحاد السوفياتي والدول المشكلة لحلف وارسو في سياق الحرب الباردة . وتساهم كل الدول الأعضاء في الحلف بنصيب من القوى والمعدات العسكرية ، وتوسعت أهداف الحلف فيما بعد لتعزيز التكامل السياسي فيها ، ثم صارت لاحقا تهدف إلى تحالف الدول الأعضاء عسكريا وسياسيا لردع أي تهديد خارجي للدول الاعضاء في الحلف . لمزيد من الاطلاع ينظر :

نوال مجيد عبد الحسين ، دور بريطانيا في تأسيس حلف شمال الأطلسي ١٩٤٧ – ١٩٤٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠٢٢ .

Sergey Radchenko , Timothy Andrews Sayle , Christian Ostermann , NATO in the Cold War and After Contested Histories and Future Directions, New York , 2022 .

(33) Analysis by Envoy Thomas Nowotny, 'The Specter of German Reunification' September 19, 1989 . cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(34) ibid.

(35) حلف وارسو : وعرف رسميًا بمعاهدة الصداقة والتعاون والمعونة المشتركة ، وبشكل عام بحلف وارسو ، وهي معاهدة أمن مشترك وقعت في وارسو عاصمة بولندا بين الاتحاد السوفياتي وسبع جمهوريات اشتراكية أخرى من الكتلة الشرقية في ايار ١٩٥٥ خلال الحرب الباردة . يعد حلف وارسو التكملة العسكرية لمجلس التعاون الاقتصادي ، وهو المنظمة الاقتصادية الإقليمية للدول الاشتراكية في أوروبا الشرقية والوسطى . أقيم حلف وارسو بوصفه رد فعل على انضمام ألمانيا الغربية إلى حلف شمال الأطلسي في عام ١٩٥٥ . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Laurien Crump , The Warsaw Pact Reconsidered , International relations in Eastern Europe, 1955–1969 , New York , 2015.

(36) Analysis by Envoy Thomas Nowotny, 'The Specter of German Reunification' September 19, 1989 . cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(37) فجوة فولدا : تم استخدام مصطلح فجوة فولدا من القوات الأمريكية لوصف منطقة فولدا في شرق ولاية هيسن الأمريكية - وتسمى نقطة ألفا - ، واستخدم هذا المصطلح لوصف المنطقة التي تقع على الحدود مع جمهورية ألمانيا الاتحادية على الطريق بين جيسا وتورينجيا وراسدورف وهسن ، وهو المكان الذي تتواجه فيه كلتا القوتين الأمريكية والسوفيتية بعضهما البعض بشكل مباشر . وبما أن حلف وارسو وصل إلى أبعد الحدود في الغرب حيث هذه المنطقة ، فقد افترض حلف شمال الأطلسي أن الهجوم يمكن ان يتم تنفيذ من هذه المنطقة . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Dieter Krüger and Volker Bausch , Fulda Gap: Battlefield of the Cold War Alliances Hardcover – Lexington Books , November 20, 2017.

(38) ويعرف بهجوم متابعة القوات ، وهذا هو المفهوم العسكري لحلف شمال الأطلسي ، وتصور شن الهجوم على حلف وارسو على الأرض أثناء مهاجمة قوات المتابعة في العمق بضربات جوية . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Analysis by Envoy Thomas Nowotny, 'The Specter of German Reunification' September 19, 1989 , note ( 16 ) cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(39) Analysis by Envoy Thomas Nowotny, 'The Specter of German Reunification' September 19, 1989 . cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(40) ibid.

(41) ibid.

(42) ibid.

(43) Ambassadors' Conference at the Austrian Foreign Ministry, Vienna, September 8, 1989 . cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(٤٤) بدأت مظاهرات ضخمة في ألمانيا الشرقية كان أكبرها ما عرف بمظاهرات الاثنين في لايبزغ في تشرين الأول ١٩٨٩ ، وأجبرت الاضطرابات الشعبية رئيس ألمانيا الشرقية إريك هونيكير على تقديم استقالته في ١٨ تشرين الأول ، وتبع ذلك عدة استقالات أخرى عندما أعلن كافة أعضاء الحكومة الشرقية استقالتهم في ٧ تشرين الثاني . وقامت الحكومة الجديدة برفع قيود السفر عن الألمان الشرقيين في ٩ تشرين الثاني ، مما دفع بالكثير من الناس للذهاب إلى الجدار الفاصل في برلين حيث كان حرس الحدود قد فتحو عدة معابر وسمحوا للناس بالعبور ، وبدا العديد من الألمان من الجانبين بهدم أقسام من ذلك الجدار ، وهو ما يعد من أهم الأحداث في القرن العشرين . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Jeffrey A. Engel , The Fall of the Berlin Wall: The Revolutionary Legacy of 1989 , 1st Edition Oxford University Press , 1st edition (October 1, 2011) .

(45) Information by the East German Office of National Security on the Austrian Assessment of the Situation in the GDR and the Development of Austrian–East German Relations, Berlin (East), November 24, 1989 . cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(٤٦) هانز مودرو : ولد في ألمانيا عام ١٩٢٨ ، في سن السابعة عشرة تم تجنيده في الجيش الألماني ، وتم أسره من القوات السوفييتية ، التحق بمدرسة أنتيفا السوفييتية وعاد إلى ألمانيا عام ١٩٤٩ ليعمل ميكانيكياً ، انخرط في صفوف الشباب الألماني الحر . أصبح عضواً في حزب الوحدة الاشتراكية ، وعضواً في اتحاد النقابات الألمانية الحرة للمدة من ١٩٥٤ – ١٩٥٧ ، تنافس على شهادة الدراسات العليا في كلية الاقتصاد في برلين عام ١٩٦١ ، وأصبح عضواً في مجلس الشعب عام ١٩٥٨ ، وعضواً في اللجنة المركزية للحزب للمدة من ١٩٦٧ - ١٩٨٩ ، وانتخب رئيساً لمجلس وزراء نزع السلاح والتسريح وإعادة توحيد ألمانيا في ١٣ تشرين الثاني ١٩٨٩ ، وأصبح عضواً في الحزب الاشتراكي الديمقراطي في البرلمان الاتحادي الألماني للمدة من ١٩٩٠ - ١٩٩٤ . توفي في ١٠ شباط ٢٠٢٣ . لمزيد من الاطلاع ينظر :

[https://en.wikipedia.org/wiki/Hans\\_Modrow](https://en.wikipedia.org/wiki/Hans_Modrow)

(٤٧) أعلن رئيس وزراء جمهورية ألمانيا الديمقراطية فرانز مودرو في الجلسة الثانية عشرة لمجلس الشعب في ١٧ تشرين الثاني ١٩٨٩ " ان هذه الحكومة ستكون حكومة الشعب والعمال " . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Information by the East German Office of National Security on the Austrian Assessment of the Situation in the GDR and the Development of Austrian–East German Relations, Berlin (East), November 24, 1989 , note ( ° ) . cited in : CWIHP., Austria and German Unification

(48) Information by the East German Office of National Security on the Austrian Assessment of the Situation in the GDR and the Development of Austrian–East German Relations, Berlin (East), November 24, 1989 . cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(49) Ibid.

(50) Assessment Paper by the Austrian Foreign Ministry, '[Excerpt] Eastern Europe; General Assessment' , October 12, 1989 . cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(51) ibid.

(٥٢) إريك هونيكير : ولد في ألمانيا في ٢٥ اب ١٩١٢ ، انضم لحركة الشباب الشيوعي في سن الرابعة عشرة ، وأصبح عضواً في الحزب عام ١٩٢٩ ، وكان أحد مؤسسي حركة الشباب الألماني الحر ، وتم انتخابه عضواً في اللجنة المركزية للحزب الشيوعي عام ١٩٤٦ ، وكلف ببناء جدار برلين عام ١٩٦١ . أصبح زعيم ألمانيا الشرقية ، وزعيماً للحزب الاشتراكي الديمقراطي عام ١٩٧١ ، ورئيساً لمجلس الدولة عام ١٩٧٦ . اضطر للاستقالة في تشرين الأول ١٩٨٩ ، عندما واجه مظاهرات حاشدة مؤيدة للديمقراطية في مدن ألمانيا الشرقية . وفي مواجهة الاضطرابات العامة المتزايدة ، اتهم بإساءة استخدام السلطة وجرائم أخرى . وبسبب اعتلال صحته ، أطلقت السلطات الألمانية سراحه عام ١٩٩٣ ، وسمحت له بالذهاب إلى تشيلي حيث توفي في ٢٩ ايار ١٩٩٤ . لمزيد من الاطلاع ينظر :

<https://www.britannica.com/biography/Erich-Honecker>

(53) Assessment Paper by the Austrian Foreign Ministry, '[Excerpt] Eastern Europe; General Assessment' , October 12, 1989 . cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(٥٤) مارغريت هيلدا تاتشر : ولدت في مدينة غرانثام ، لنكولنشاير عام ١٩٥٢ ، أصبحت زعيمة حزب المحافظين للمدة من ١٩٧٥ – ١٩٩٠ ، ورئيسة وزراء بريطانيا للمدة من ١٩٧٩ – ١٩٩٠ . وقد لازمها لقب " المرأة الحديدية " الذي عرفت به ، وتعد من أهم الشخصيات المؤثرة في تاريخ بريطانيا وسمت سياساتها " بالتاتشرية " . توفيت عام ٢٠١٣ . لمزيد من الاطلاع ينظر :

<https://www.britannica.com/biography/Margaret-Thatcher>

(55) Johann Plattner, Austrian Foreign Ministry, 'Program of Chancellor Kohl on German unification; Reaction of the Western states', December 7, 1989 . cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(56) فرانز فرانتيسكي : ولد في فيينا ، النمسا في ٤ تشرين الاول ١٩٣٧ ، عمل في البنك الوطني النمساوي للمدة من ١٩٦١ - ١٩٧٠ ، وحصل على الدكتوراه في الأعمال من جامعة فيينا للأعمال والاقتصاد عام ١٩٦٩ ، واصبح مستشارا للشؤون الاقتصادية للمدة من ١٩٧٠ - ١٩٧٦ ، ووزيرا للمالية للمدة من ١٩٨٤ - ١٩٨٦ ، ورئيس الحزب الاشتراكي عام ١٩٩١ ، ورئيس الحزب الديمقراطي الاجتماعي للمدة من ١٩٨٨ - ١٩٩٧ ، وشغل منصب المستشار النمساوي للمدة من ١٩٨٦ - ١٩٩٧ . ايد التكامل الأوروبي ، وفاز في استفتاء لصالح انضمام النمسا إلى الاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٤ ، وعد دخول البلاد للاتحاد الأوروبي عام ١٩٩٥ من اهم انجازاته . لمزيد من الاطلاع ينظر :

<https://www.britannica.com/biography/Franz-Vranitzky>

(57) Memorandum of Conversation Austrian Chancellor Franz Vranitzky and East German Prime Minister Hans Modrow, East-Berlin , November 24, 1989 . cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(58) Ibid.

(59) في المدة التي سبقت زيارة فرانتيسكي إلى جمهورية ألمانيا الديمقراطية ، عقد وزير المالية النمساوي فرديناند لاسينا مؤتمرا صحفيا في فيينا طرح فيه فكرة صندوق الشرق والغرب ، وتحدث عن قروض لأوروبا الشرقية تبلغ ٥ مليارات شلين نمساوي . وتهدف المبادرة النمساوية إلى المساهمة في الانتقال السلس من الاقتصاد المخطط إلى اقتصاد السوق في قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم ، فضلا عن تأمين ورفع القدرة التنافسية النمساوية . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Ibid., note ( ٩ ) .

(60) Memorandum of Conversation Austrian Chancellor Franz Vranitzky and East German Prime Minister Hans Modrow, East-Berlin , November 24, 1989 . cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(61) Ibid.

(62) Johann Plattner, Austrian Foreign Ministry, 'Visit of [Mock] to Great Britain (19–21 December 1989); Meeting of Envoy Plattner with Department Head Synnot' Visit of [Mock] to Great Britain (19–21 December 1989); Meeting of Envoy Plattner with Department Head Synnot . December 22, 1989 . cited in : CWIHP., Austria and German Unification ,

(63) كورت فالدهايم : ولد في النمسا في ٢١ كانون الاول ١٩١٨ ، وهو تشيكي الأصل ، قام بتغيير اسمه من اكلويك إلى فالدهايم ، خدم في الجيش النمساوي كمتطوع للمدة من ١٩٣٦-١٩٣٧ ، وتم تجنيده في الجيش الألماني ، وخدم في الجبهة الروسية حتى عام ١٩٤١ . دخل السلك الدبلوماسي عام ١٩٤٥ ، وعمل في باريس للمدة من ١٩٤٨-١٩٥١ ، واصبح رئيسا لقسم شؤون الموظفين بوزارة الخارجية في فيينا للمدة من ١٩٥١ - ١٩٥٥ ، ومثل النمسا في كندا للمدة ١٩٥٦-١٩٦٠ ، وأصبح سفيرا لبلاده في الأمم المتحدة للمدة من ١٩٦٤-١٩٦٨ والمدة من ١٩٧٠-١٩٧١ . اصبح وزير خارجية النمسا للمدة من ١٩٦٨-١٩٧٠ ، وتسلم منصب الامين العام للأمم المتحدة للمدة من عام ١٩٧٢-١٩٨١ ، وانتخب رئيسا للجنة الضمانات التابعة للوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ورئيسا للنمسا للمدة من ١٩٨٦ - ١٩٩٢ . توفي في ١٤ حزيران ٢٠٠٧ . لمزيد من الاطلاع ينظر :

<https://www.britannica.com/biography/Kurt-Waldheim>

(64) اتفق الجانبان اعتبارا من ١ سباط ١٩٩٠ ، على التنازل عن متطلبات التأشيرة بين جمهورية ألمانيا الديمقراطية والنمسا حتى تدخل اتفاقية السفر بدون تأشيرة حيز التنفيذ ، وتم الاتفاق على إجراء هذه المفاوضات واستكمالها في شباط ١٩٩٠ . وتم تزويد وزير الخارجية النمساوي بمذكرة تتضمن اقتراح التنازل عن فرض ضرائب على السيارات عند دخول الدولة الأخرى . وأعرب الجانب النمساوي عن استعداده من حيث المبدأ ، ووافق على النظر في الأمر على المدى القصير . كذلك فقد وقع الجانبان على اتفاقية تعاون بين اتحادات الدولة والمؤسسات وشركات التجارة الخارجية لجمهورية ألمانيا الديمقراطية مع الشركات التجارية النمساوية ، وتم التوقيع على معاهدة حماية بيانات المنشأ والتسميات الجغرافية الأخرى . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Austrian Foreign Ministry, '[Excerpt] East German Report on Modrow's visit to Vienna on 26 January 1990' . cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(65) ibid.

(٦٦) التقى الوزير الاتحادي للمهام الخاصة ورئيسة المستشارية الفيدرالية لجمهورية ألمانيا الاتحادية رودولف سايترز مع رئيس وزراء جمهورية ألمانيا الديمقراطية مودرو في برلين الشرقية في ٢٥ كانون الثاني ١٩٩٠ . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Ibid., note ( 8 )

(٦٧) التقى مودرو وكول لإجراء محادثات في دافوس في ٣ شباط ١٩٩٠ . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Ibid., note ( 9 )

(68) Austrian Foreign Ministry, '[Excerpt] East German Report on Modrow's visit to Vienna on 26 January 1990' . cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(69) ibid.

(٧٠) تم التوقيع على معاهدة القوات المسلحة التقليدية في أوروبا في قمة مؤتمر الأمن والتعاون في باريس ١٩ تشرين الثاني ١٩٩٠ . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Ibid.

(71) ibid.

(72) Michael Gehler & Maximilian Graf , Austria, German Unification, and European Integration: A Brief Historical Background, cited in : <https://www.wilsoncenter.org/publication/austria-german-unification-and-european-integration-brief-historical-background>

(73) Assessment by the Austrian Foreign Ministry, 'Question of German Unity (State of affairs, February 1990)' February 21, 1990 . cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(٧٤) وتشمل هذه المعاهدات على وجه الخصوص " معاهدة موسكو " مع " رسالة حول الوحدة الألمانية " عام ١٩٧٠ ، ومعاهدة وارسو عام ١٩٧٠ ، والاتفاقية الرباعية بشأن برلين عام ١٩٧١ ، واتفاقية العبور عام ١٩٧١ ، ومعاهدة العبور عام ١٩٧٢ ، والمعاهدة الأساسية عام ١٩٧٢ ، ومعاهدة براغ عام ١٩٧٣ . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Ibid., note ( ٦ )

(75) Assessment by the Austrian Foreign Ministry, 'Question of German Unity (State of affairs, February 1990)' February 21, 1990 . cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(76) ibid.

(77) ibid.

(78) ibid.

(79) ibid.

(٨٠) عقدت القمة الخاصة للمفوضية الأوروبية في دبلن في ٢٨ نيسان ١٩٩٠ . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Ibid.

(٨١) انعقد الاجتماع في بون في ٥ ايار ١٩٩٠ . لمزيد من الاطلاع ينظر :

Ibid., note ( 13 )

(82) Assessment by the Austrian Foreign Ministry, 'Question of German Unity (State of affairs, February 1990)' February 21, 1990 . cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(٨٣) لمزيد من الاطلاع عن نسب الاصوات التي حصلت عليها الاحزاب السياسية في جمهورية ألمانيا الديمقراطية في الانتخابات في ١٨ اذار ١٩٩٠ ينظر :

Assessment by the Austrian Foreign Ministry, 'German Unity, State of affairs in April 2, 1990, April 2, 1990 . cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(84) ibid.

(85) ibid.

(86) ibid

(87) ibid.

(88) عقد الاجتماع الوزاري لحلف شمال الاطلسي في تيرنبيري بريطانيا للمدة من ٧ - ٨ حزيران ١٩٩٠ . ينظر :

Ibid., note ( 6)

(89) Assessment by the Austrian Foreign Ministry, 'German Unity, State of affairs in April 1990, April 2, 1990 . cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(90) Ibid.

(91) ibid.

(92) ibid.

(93) Michael Gehler & Maximilian Graf , op. cit.

(94) لمزيد من الاطلاع عن اسباب نشوب الحرب الباردة ، وظهور العداء بين المعسكرين الرأسمالي والشيوعي ينظر :

Ruth, Dokrill Saki, the End of the Cold War. the Transformation of the Global Security Order, Oxford University in, 2005, PP., 1-7.

(95) Michael Gehler & Maximilian Graf , op. cit.

(96) Johann Plattner, Austrian Foreign Ministry, 'The General Secretary's [Thomas Klestil] Political Exchange of Views in Bonn (24 April 1990)' . cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(97) لمزيد من الاطلاع على محادثات فرانينسكي مع الرئيس الفرنسي ميتران حول اعادة توحيد المانيا في باريس في ٧ ايار ١٩٩٠ ينظر :

Memorandum of Conversation Chancellor Franz Vranitzky – President François Mitterrand, Bordeaux , May 7, 1990 . cited in : CWIHP., Austria and German Unification .

(98) لمزيد من الاطلاع على محادثات فرانينسكي مع رئيسة الوزراء البريطانية تاتشر حول اعادة توحيد المانيا في لندن في ٨ ايار ١٩٩٠ ينظر :

Memorandum of Conversation Chancellor Franz Vranitzky – Prime Minister Margaret Thatcher, London , May 8, 1990

(99) <https://www.britannica.com/place/Germany/Helmut-Kohl-and-the-struggles-of-reunification>

(100) Michael Gehler & Maximilian Graf , op. cit.

(101) ibid.

## المصادر :

### اولا : الوثائق المنشورة

- 1- <http://www.documentarchiv.de/ddr/verfddr.html> ( last accessed 18 August 2015 ) .
- 2- United States Department of State. Documents on Germany, 1944-1985, Publication 9446, Washington, D. C. : Government Printing office,
- 3- Woodrow Wilson International center for scholars ( Cold war International history project ) ,Austria and German Unification, cited in : <https://digitalarchive.wilsoncenter.org>

### ثانيا : الكتب الاجنبية

- 1- Bader, William B., Austria Between East and West (1945-1955), Stanford University Press, 1966 .
- 2- Charles River Editors, The European Union: The History of the Political and Economic Union of Europe's Nations after World War II Paperback – Large Print, April 28, 2020 .





- 3- Debra J. Allen , The Oder-Neisse Line: The United States, Poland, and Germany in the Cold War , Praeger Publishers Inc (30 July 2003) .
- 4- Dieter Krüger and Volker Bausch , Fulda Gap: Battlefield of the Cold War Alliances Hardcover – Lexington Books , November 20, 2017.
- 5- From Eastleach Books, Newbury, BER, United Kingdom, Treaty Establishing The European Economic Community Rome, 25th March 1957, 1st edition, HMSO , 1962 .
- 6- Jeffrey A. Engel , The Fall of the Berlin Wall: The Revolutionary Legacy of 1989 , 1st Edition Oxford University Press , 1st edition (October 1, 2011) .
- 7- Laurien Crump , The Warsaw Pact Reconsidered , International relations in Eastern Europe, 1955–1969 , New York , 2015 .
- 8- Ruth, Dokrill Saki, the End of the Cold War. the Transformation of the Global Security Order, Oxford University in, 2005 .
- 9- Sergey Radchenko , Timothy Andrews Sayle , Christian Ostermann , NATO in the Cold War and After Contested Histories and Future Directions , New York , 2022 .

ثالثا : المقالات

- 10-Michael Gehler & Maximilian Graf , Austria, German Unification, and European Integration: A Brief Historical Background, cited in : <https://www.wilsoncenter.org/publication/austria-german-unification-and-european-integration-brief-historical-background>

رابعا : الموسوعات

- 11- Britannica a on Line Encyclopedia, <http://www.britannica.com>
- 12-Wikipedia, the Free encyclopedia, Cited In: <http://en.wikipedia.org/wiki/>

the theses and dissertations into English:

13. Tahseen Ali Hussein, *The United States Policy towards the Austrian Issue 1945 – 1955*, Unpublished PhD Dissertation, University of Basra, College of Arts, 2017.
14. Haider Abdul Jalil Al-Harbia, *The Potsdam Conference and the German Issue 1945 – 1956*, Unpublished Master's Thesis, University of Basra, College of Education, 2005.
15. Nawal Majid Abdul Hussein, *Britain's Role in the Establishment of NATO 1947 – 1949*, Unpublished Master's Thesis, University of Basra, College of Education for Human Sciences, 2022.
16. Noufal Kazem Mahous, *The Berlin Crisis and Its Impact on US-Soviet Relations 1958 – 1961*, Unpublished PhD Dissertation, University of Basra, College of Education for Human Sciences, 2012.





## خامسا : الرسائل والاطاريح

- ١- تحسين علي حسين ، سياسة الولايات المتحدة الامريكية تجاه القضية النمساوية ١٩٤٥ – ١٩٥٥ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية الآداب ، ٢٠١٧ .
- ٢- حيدر عبد الجليل الحربية ، مؤتمر بوتسدام والقضية الالمانية ١٩٤٥ – ١٩٥٦ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية التربية ، ٢٠٠٥ .
- ٣- نوال مجيد عبد الحسين ، دور بريطانيا في تأسيس حلف شمال الاطلسي ١٩٤٧ – ١٩٤٩ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠٢٢ .
- ٤- نوفل كاظم مهوس ، ازمة برلين واثرها في العلاقات الامريكية – السوفيتية ١٩٥٨ – ١٩٦١ ، اطروحة دكتوراه غير منشورة ، جامعة البصرة ، كلية التربية للعلوم الانسانية ، ٢٠١٢ .